

طلبات إحاطة، إذن الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الرئيس،

إحاطتنا علما اليوم هي حول معاناة الطبقة العاملة، هذه الإحاطة التي تتزامن وذكرى مأساوية، ذكرى اغتيال أحد زعماء الطبقة العاملة، المناضل التقدمي والنقابي الفذ، شهيد الطبقة العاملة عمر بنجلون، رحم الله الشهيد، وما أشبه الأمس باليوم، حيث لازالت الطبقة العاملة تخوض معارك نضالية من أجل الحياة الكريمة.

إن ما يتعرض إليه العمال والعاملات بإقليم ورزازات من التضييق المنهج على الحريات النقابية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية من طرف العديد من المسؤولين المحليين بمعية الباطرونا ولوبيات الفساد الإداري والمالي. فعدم أداء أجور ومستحقات (CNSS¹)، (CMR²) و(AMO³)، والمحاکات الصورية للمسؤولين النقابيين والمؤامرات الدنيئة، أصبحت ممارسات عادية ومألوفة، مما يكشف زيف الشعارات التي ترفعها الحكومة بخصوص احترام الحقوق النقابية.

إن ما يتعرض إليه عمال مناجم بوازار من ضغط وترهيب واستغلال بشع ومتابعات وهضم لأبسط الحقوق الاجتماعية والنقابية من طرف شركة "مناجم" المفروض فيها احترام حقوق العمال وصيانة وحماية البيئة، وصون كرامة الساكنة بدل التنكيل والقهر والتسلط الممارس على الأرض والإنسان، إنه نموذج صارخ في انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما يعرفه القطاع السياحي من توترات بالعديد من المناطق والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الإنعاش السياحي بسبب الخرق السافر للمقتضيات القانونية وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة العمال والعاملات من جراء ما تعرضوا إليه من طرد تعسفي وتشريد منذ 9 يونيو 2009، حيث لازالت الأحكام حبرا على ورق.

إن ما يعيشه العمال الزراعيون بالعديد من الضيعات التي استفاد منها بعضهم في جملة مراكش-الحوز، لا يقل جورا واستغلالا وهضا للحقوق وتضييقا على ممارسة الحق النقابي من جراء الطرد التعسفي للمسؤولين النقابيين لثنيهم عن مواجهة الاستغلال والمطالبة بالحقوق واحترام القوانين وتمتيع العمال الزراعيين بما تضمنه لهم المواثيق الدولية والوطنية من حقوق اجتماعية واقتصادية ونقابية.

وإذا كان الدستور الجديد للمملكة ينص على أن...

محضر الجلسة رقم 850

التاريخ: الثلاثاء 3 صفر 1434 (18 ديسمبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية

والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت الرئاسة بثلاث طلبات سحب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة لجلسة اليوم، ويتعلق الأمر بالفرق التالية:

- الفريق الحركي؛

- فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- فريق التحالف الاشتراكي.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

إلى غاية يوم الثلاثاء 18 دجنبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 18 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بـ 8

¹La Caisse Nationale de Sécurité Sociale
²Caisse Marocaine des Retraites
³Assurance Maladie Obligatoire

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت. الكلمة للفريق الدستوري، هل هناك بالنسبة للإحاطة؟ إذن الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار مقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أقدم باسم الفريق الاشتراكي بالإحاطة التالية:

السيد الرئيس،

في الوقت الذي صادق فيه الشعب المغربي على دستور 2011، الذي عزز مكتسبات المرأة المغربية وكرس التوجه نحو إقرار المناصفة، نجد اليوم بعض الأصوات الشاذة ترتفع لنشر خطابات مهينة للمرأة المغربية ومشيعة للفتنة في أوساط المجتمع.

فعلى الرغم من منع وزارة الأوقاف لأحد الدعاة من منبر الخطابة، اتجه هذا الداعية إلى رحاب الجامعة من أجل نشر دعاواه المثيرة للجدل في أوساط الشباب الجامعيين المحتاجين للتأطير العلمي والأكاديمي، وليس إلى الشحن الذي يؤدي إلى التطرف والانحراف، فقد صرح أخيرا في خطبته بكلية الشريعة بآيت ملول أن عمل المرأة خارج البيت يجعلها تعرف أكثر من رئيس، وهو شيء يقول الداعية لا يعجبه.

إننا، في الفريق الاشتراكي، نستغرب ونستنكر هاته الدعاوى والتصريحات ونعتبرها خطابا متطرفا من الخطورة أن نتساهل معه ونتركه ينتشر ويتوسع في أوساط الشباب، نقول هذا الكلام اليوم ونحن نستحضر ذكرى اغتيال شهيدنا العزيز عمر بن جلون، الذي امتدت إليه يد الغدر والتطرف في مثل هذا اليوم من سنة 1975، حيث عملت خلية من الجبهة المتطرفين والمشحونين على تنفيذ عملية الاغتيال التي لازال المدبرون مفلتون من يد العدالة، ولازلنا في الاتحاد الاشتراكي نطالب بالكشف عن كل من خطط ودبر لهاته الجريمة السياسية الشنعاء.

وبالتالي، فإننا نحمل الحكومة، وخاصة السيد رئيس الحكومة، كامل المسؤولية السياسية والتربوية والأخلاقية على استمرار هذا الخطاب المتطرف، الذي يتعارض مع توجه بلادنا على مستوى تكريم المرأة وتمكينها من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إننا، في الفريق الاشتراكي، ندعو الحكومة إلى التحرك العاجل إلى وقف مثل هذا النشاط، الذي اتسع في الآونة الأخيرة وامتد إلى رحاب الجامعات وتمادى في نشر أفكار متشددة، تدعو إلى عدم السلام على المرأة وضرورة لزومها في البيت، وأن عملها خارج البيت يجعلها تحت عدد كبير من

الرؤساء.

إننا نثير انتباه السيد رئيس الحكومة أن مثل هذه الخطابات المتطرفة هي التي تشحن الشباب بالفكر المتشدد، وإن أي تساهل مع هذا الخطاب وأصحابه من المتطرفين لأسباب سياسية وانتخابية على وجه التحديد يعد جريمة في حق الوطن مهما كانت النتائج الانتخابية التي سيجنيها كل حزب متقارب مع هذا النوع...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. قبل أن أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، أود أن أرحب بزملاء الحرية الإسلامية باليوسفية.

شكرا إذا الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيدة والسادة المستشارين،

موضوع إحاطتنا اليوم يتعلق بقضية طارئة بالغة الأهمية وذات استعجالية قصوى، تهم التراجعات الخطيرة والانزلاقات الكبيرة التي أصبحت تعرفها الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين بالمغرب، بسبب التدبير الأحادي من طرف وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة للمفات ذات بعد إستراتيجي، والذي ستكون له لا محالة نتائج وتأثيرات سلبية على مزاوله مهنة الهندسة المعمارية ببلادنا.

ومن بين أهم هذه الانزلاقات والتراجعات على سبيل المثال لا الحصر، نذكر:

- التدخل السافر للوزارة في الشؤون الداخلية لهيئة وطنية منتخبة ومنظمة بمقتضى ظهير شريف؛

- التلكؤ المفوض للإدارة في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإرساء الشفافية وتحديد المعايير الموضوعية الكفيلة بضمان تكافؤ الفرص بين المهندسين المعماريين؛

- التأخر في إخراج مرسوم الصفقات العمومية المتعلق بمشاريع الهندسة المعمارية إلى حيز الوجود؛

- الاستمرار في اعتماد مسطرة الاتفاق المباشر فيما يتعلق بمنح مشاريع الهندسة المعمارية والعمرانية؛

- التقاعس عن إخراج النظام الأساسي للمهندسين المعماريين المزاويلين للوكالة الحضرية إلى حيز الوجود؛

- عدم نشر جدول الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين بالجريدة الرسمية بعد مرور أكثر من 7 سنوات.

السيد الرئيس،

إننا نتأسف اليوم أشد ما يكون الأسف على واقع تدبير الحكومة لهذا القطاع الذي يستند إلى رؤية أو إستراتيجية واضحة تمكن المسؤول عنه من إدراك وفهم واقعي.

السيد الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة لإنصاف أطرها بجماعة "بوردي"، وتمتعهم بنفس التصنيف ونفس الحقوق إسوة بجماعة "أجدير" وبمفعول يعتمد في تسوية الوضعية بأثر رجعي.

ونأمل أن تكون الاستجابة لهذا الطلب فرصة لتصحيح كل الأوضاع الماثلة في كل من المناطق التي حددها المرسوم المشار إليه، كما نوجه نفس الطلب إلى السيد وزير المالية والسيد الخازن العام للإفراج عن أجور موظفي التكوين التأهيلي في أسرع الآجال، والذين لم يتقاضوا مستحقاتهم الأجرية منذ 8 أشهر، مما عرضهم وذويهم إلى المعاناة القاسية جدا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 21 سؤالا، موزعة على قطاعات الداخلية، الأوقاف، المالية، السكنى، الفلاحة، الطاقة والمعادن، العلاقات مع البرلمان. نستهل جدول أعمالنا بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية، والسؤال الأول حول إشكالية النقل الحضري بالمدن الكبرى. الكلمة لأحد السادة المستشارين من التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

موضوع السؤال يأتي في وقت نهئى أنفسنا ونحن مسرورين بتدشين التراموي الثاني على الصعيد الوطني بمدينة الدار البيضاء، هذا الإنجاز الذي حظي بتدبير مفوض كاختيار للدولة.

أقول، السيد الوزير، اليوم وللتواصل مع المواطنين، ما هي التدابير التي اتخذتموها من أجل حماية المواطن والاستفادة من هذه الخدمات في ظل حماية مكتسبات المواطنين؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم، فعلا السؤال الذي طرح هو يتعلق بإشكالية النقل الحضري بالمدن الكبرى وتدييره. وأريد في البداية أن أذكر أن اختيار

فعلى إثر تعبير الهيئة الوطنية للمهندسين المعاريين عن احتجاجها القوي على ما آلت إليه الأمور، وتهديد مجلسها الوطني بتقديم أعضائه لاستقالة جماعية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو الحكومة من خلال هذا المنبر إلى أن تتحمل كافة مسؤوليتها وإلى أن تتدخل بشكل مستعجل لوقف عبث وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة وتصحيح الاختلالات وتقييم الاعوجاجات.

كما ندعوها إلى العمل بجدية ومسؤولية على إيجاد الحلول الواقعية لكافة المشاكل والإكراهات المرتبطة بهذا القطاع، بدل الارتكان إلى مقاربتها البتيسة المثمثلة في الانزواء في خطاب النوايا وغض الطرف عن المشاكل الحقيقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار، يالله السي عزاي.

المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أحيط المجلس علما بقضية طارئة، تهم ما يعرف بتصنيف المناطق بالنسبة لأطر الوظيفة العمومية بخصوص التعويضات على الإقامة.

إن مجموعة من أطر الوظيفة العمومية المتضررة من خلال المرسوم رقم 2.11.206 الصادر في 16 جمادى الثانية 1432 الموافق لـ 20 ماي 2011، والمتعلق بترتيب العائلات والأقاليم في ثلاث مناطق لأجل منح التعويض على الإقامة.

ولتوضيح الأمر، اسمحو لي، السيد الرئيس المحترم، أن أقدم نموذجا حيا من إقليم تازة التي تصنف من ضمن المنطقة "ب"، ومع ذلك تم استثناء جماعة أجدير لترتيب المنطقة "أ"، إلا أن وجه الغرابة هو كون هذا الاستثناء لم يشمل جماعة أخرى هي جماعة "بوردي"، حيث الجماعتان معا ينتميان لنفس المنطقة الإدارية وهي قيادة أجدير، وبذلك تكون نفس الأطر وفي نفس الوظيفة وفي نفس الدائرة الترابية، جزء يستفيد من حق التصنيف في منطقة "أ" هو الاستثناء، والجزء الآخر لا يستفيد من الحق. كما تثير إلى جانب هذا الموضوع موضوع آخر يتعلق بالتوظيفات التي تمت لمجموعة من أطر التكوين التأهيلي، ولم يتوصلوا لحد الآن بأجورهم، الشيء الذي يجعلنا في الفريق الاستقلالي نوجه طلبنا الملح والاستعجالي

خاصة أنه يعرف في المدن الكبرى في البلاد، وهي الرباط والدار البيضاء التي ما بينهما تقريبا كمين واحد العدد ديال السكان ديال 7 أو 8 مليون ديال السكان.

السيد الوزير،

ابغينا أنه تكون الكيفية ديال تسويق الأسعار تراعي الدخل ديال المواطن المغربي، اليوم هل سعر الطراموي بالدار البيضاء والرباط هل يراعي دخل الضعيف؟ هل لا نفكر أن بطاقة "RAME4" تمنح لصاحبها أسعار متميزة بالنسبة للآخرين؟

السيد الوزير، كذلك تطوير الشبكة عبر المستقبل باش نشوفوه في إطار التعمير ديال المدن المجاورة لهذه المدن، كيفاش يتم فيها التعمير وتكونوا استباقيين في الإنجازات، لأنه إحداث الطراموي في الدار البيضاء في بعض الأحيان كنا مضطرين أو كانوا مضطرين أصحاب الأشغال أنه يشتغلوا بجانب المنازل أن يمر الطراموي بجانب المنازل، وهذا ربما ما يحدث مشاكل وحوادث.

كذلك أكبر هاجس عندنا هو الحفاظ على هذه الجوهرية التي حصلنا عليها بفضل الاستثمارات والمجهودات الكبيرة، عبر الأمن وعبر الخدمة التي يطلبها المواطن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.. من فضلكم الإنصات الله يخليكم، السيد المستشار، السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا كيظهر لي هاذ العملية ديال النقل الحضري، بما هو معروف الآن من حافلات وطراموي في بعض المدن، وغدا كما قلت تكون وسائل أخرى مختلفة في مدن أخرى، وربما في مرحلة من بعد يمكن كذلك قضية السيارات، سيارات النقل داخل المدينة ولكن الآن نبقاو فيما يتعلق بالحافلات والتزاموي، أن الآن التفكير وهو أولا إدماج هذه المنظومة كلها، باش يمكن الإنسان يعني لما كبشري ورقة ديال الطويس ولا ديال التزاموي، كمين له فعلا يدوز من واحد للآخر، ما ييقاش لا هذا تراموي، هنا نزل الطويس، إلى غير ذلك.

أما يعني المسألة المتعلقة بالقدرة الشرائية والأسعار، راه خصنا نكونو نفصلو هاذ جوج ديال الأمور، كمين ما هو استثمار مكلف لهذه التزاموي، كنعرفوا أنه مكلف والحافلة مكلفة وهاذ الوسائل الجديدة مكلفة، يعني هناك استثمار لا بد أنه يسترجعوه المستثمر، سواء كانت الدولة، سواء كان قطاع

أسلوب تدبير المرافق العمومية سواء كانت متعلقة بالنقل أو بمرافق أخرى، يبقى من ضمن اختصاصات الجماعات المحلية التي تختار أسلوب التدبير الذي يروقها.

وبالنسبة للنقل الحضري، لا بد من التذكير أن النقل الحضري عرف خلال السنوات الأخيرة عدة مشاكل، بحيث أن الوضعية المالية للوكالات لم تمكنها من وضع أسطول كافي لمسايرة وتيرة تزايد الساكنة، نظرا لنمو عدد من المدن الكبرى، وكذلك حتى تجربة شركات الخواص للنقل عرفت هي الأخرى بعض الاختلالات في تدبير الخطوط الموكولة إليها.

وفي غياب إعانات متتالية ومنظمة للجماعات المحلية لفائدة الفاعلين بقطاع النقل، فهناك بالطبع.. لا أعمم، لأن الاختلاف واضح، وجاءت اختيار ما يسمى بالتدبير المفوض بإيعاز وبدعم كبير من وزارة الداخلية، بحيث أن هناك صندوق مواكبة النقل الحضري الذي خصص له 200 مليون درهم سنويا، وهناك إعانات مباشرة مثل التي أعطيت خلال هذه السنة لمدينتي الرباط والدار البيضاء في إطار البرتوكولات الموقعة لتسهيل مأموريتها.

وأريد كذلك أن أقول أن الآن نحن بصدد.. حسب المدن لأن كل مدينة عندها الخصوصية ديالها، هناك مدن التي تفكر في وسائل أخرى، مثلا أكادير ومراكش تفكران في استعمال ما يسمى بالخطوط ذات الجدوى العالية أي حافلات كمين لها تأخذ عدد كبير من الركاب، ولكن خصها واحد الممر خاص بها، والآن هذا يعني كنعربوه.

ثم هناك إعادة النظر حتى في الشكل ديال هاذ التدبير لأن كنوجدو أن هذا التدبير المفوض كيخلق مشاكل حتى هو لأن الاستثمار كيتخلط لنا مع الاستغلال، وهناك تجربة في الرباط الآن بمجموعة من الجماعات، ما يسمى الجماعات المجاورة للرباط وتقوم بالاستثمار، وهناك شركة يفوض لها إدماج الطراموي مع الحافلات حتى تكون المنظومة واحدة ومنظمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحبيب العلي:

شكرا السيد الرئيس.

هو التدبير المفوض تعطيه الجماعات فعلا، ولكن كما قلت، السيد الوزير، أنه هناك دعم من وزارة الداخلية، ونحن نعرف أن هذا القطاع يعرف مشاكل كبيرة، وحزينا في هذا الإطار قام بتعديل خلال ميزانية 2013، سيقوم بتعديل لإدخال أو إحداث صندوق لدعم النقل الحضري في المدن الكبرى.

أقول، السيد الوزير اليوم، احنايا كنشوفو أنه المنظر ديال التدبير المفوض في قطاعات مختلفة، ابغينا نكونو استباقيين في ما يخص الطراموي،

خاص، سواء كانت شركة مشتركة.

الآن كبتقى المسائل الاجتماعية، إلى كنا ابغينا نعالجوها، ما خصناشي تعالج.. راه الخلط في الاستغلال والاجتماعي هو اللي كيوصلنا لهاد الأمور، وهذا جربناه في جميع الحالات لما المستغل اللي كيقول له استغل باش يمكن لك تحافظ على الجودة ولكن في نفس الوقت يعني قم بالعمل الاجتماعي، هذا ما كيمكنناشي.

فإذن هاذي مسألة يمكن لنا ندرسوها جانباً، إلى كانت الدولة كتشوف بأن كاي فئات بحال الطلبة، بحال الناس المعوزين اللي كيحتاجوا أنهم يتعاونوا، راه خاص تعاونهم ولكن مول الاستثمار والاستغلال كيخص كيكون كذلك نحاسبوه على ما يقوم به. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه المراكز الجهوية للاستثمار. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد مر على إحداث المراكز الجهوية للاستثمار ما يقارب 10 سنوات، والتي أكلت إليها مهمة تحديث القطاع الاقتصادي للبلاد، وتشجيع الاستثمار على الصعيد الوطني والجهوي، تجسيدها للرسالة التوجيهية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي هذا السياق، أريد لهذه المراكز أن تكون إطاراً للتدبير اللامركزي للاستثمارات وحلقة في مسلسل الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها المملكة المغربية.

وقد تم تعميم المراكز الجهوية للاستثمار بالجهات 16 للمملكة برؤية تهدف إلى تنويع مجالات الاستثمار بكل جهة تبعاً لتنوع المنتج الاقتصادي والمؤهلات البشرية الخاصة بكل جهة.

وبعد مرور عقد على إحداثها، يطرح سؤال تقييم أدائها ونتائجها لقياس مدى نجاعة ومردودية هذه المراكز ومعرفة حصيلة منجزاتها، وذلك تجسيدها لثقافة النتائج، وتسجيلا لنقطة التوقف بغية التفكير والتحفيز في هذا المشروع الطموح.

لهذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول تقييمكم لتجربة هذه المراكز الجهوية للاستثمار. وما هي إستراتيجية هذه المراكز المستقبلية أمام تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في ظل سياسة الأقطاب الاقتصادية الجهوية

المنشودة؟

وشكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

لابد قبل كل شيء أن أذكر بأن الرسالة الملكية السامية في يناير 2002 لما تحدثت عن إنشاء هذه المراكز، أعطتهم جوج ديال المهام، المهمة الأولى وهي تسهيل إنشاء المقاولات وأنداك تتذكرون بأنه كان واحد العدد ديال الشباب وديال الشركات الصغرى اللي ما تيعرفوشاي حتى عند من يميشو وكيفاش يمكن لهم أنهم يمكن لهم يكونوا هذه الشركات، هذه المهمة الأولى. المهمة الثانية كانت كذلك لتشجيع وتحفيز وتبسيط المساطر فيما يتعلق بالاستثمارات اللي تيقوموا بها عدد ديال الخواص وحتى يعني المعنويين داخل الجهات.

ويمكن لي نقول بأن بصفة مجملة، بصفة عامة، أن هذه المراكز حققت نتائج إيجابية، وهناك بعض المؤشرات يعني تتدوي على نفسها، مثلاً إلى اخذينا ما يتعلق بإنشاء المقاولات، فإذا قارنا 2003 مع 2011 نجد أن العدد ديال المقاولات اللي كانت أنشئت في 2003 هي 8700، بلغت لـ 23 ألف في سنة 2011، وأن كانت هناك بالطبع الكمية كلها خلال هاذ 7 سنوات أو 8 سنوات هي 168 مقالة.

وكذلك تطور عدد المشاريع اللي داز من 2300 إلى 2900 تقريبا، باستثمار مر من 46 مليار إلى 147 مليار، إذن في هذا الميدان في الشطر الأول يمكن لنا نقولو بأن هناك تقدم وخصوصاً أن المدة ديال إنشاء شركة نزل من شهرين إلى شهرين ونصف اللي كاي كيتطلبها إلى معدل ديال اليوم ديال 3 أيام، ديال 72 ساعة، أنا براسي ماتيفتوشاي، وطلبت الأرقام مركز بمركز، فهناك من ينشيء المقالة في يوم ومن ينشئها في 10 أيام، هذا هو يعني (Le minimum et le maximum)، فالمعدل هو 3.

إذن فيما يتعلق بالاستثمار، كذلك هناك مجهود وأحسن دليل هو أن 6 ديال المراكز حصلت على المواصفات (ISO 2008)، لكن فيما يتعلق بالاستثمار لابد أن نعترف أن المركز الجهوي ما عندوشي التحكم في جميع الدوايب لأن هناك عدة إدارات، مول الرخصة ديال الأرض، مول الرخصة التقنية، إلى غير ذلك، فهذا يجعل أننا نفكر الآن وهناك تفكير وتقييم، نفكر كيف إعطاء قدرة وإمكانيات لهذا المركز أنه يتحكم في الاستثمار الجهوي، خصوصاً في المستقبل مع الجهة الموسعة لأنه هو اللي غادي يكون آلية ديال التطوير دياها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

فعلا، السيد الوزير، الخلاصة ديال الكلام ديالك هو أن مستقبلا خاص يكون هاذ المراكز عندهم واحد الدور فعال، خصوصا أننا نعلم جميعا بأن حاليا بأن كين مجموعة ديال المستثمرين ومجموعة ديال المشاريع، سواء الصغرى أو المتوسطة أو الكبرى، اللي ماثي ضروري أنها تمر من مراكز الاستثمار، وعارفين بأن الدور الذي يقوم به مراكز الاستثمار هو ربما الإحصاء وبعض الأحيان تقوم بمهمة ديال الكتابة، ما تتشوفوش، السيد الوزير، بأن حان الوقت باش يمكن أننا تعطى فعلا هذه المراكز واحد الدور فعال ودور رئيسي؟ سواء عن خلق الشباك الوحيد وتكون إلزامية فيما يخص المشاريع اللي تتكون مشاريع مهمة أو خلق بعض المقاولات أن تكون إلزامية ديال المرور من هذه المراكز على أساس أنه تكون الدور عندها دور فعال ومنتهج، أو أنها تكون تقدم بعض المساعدات سواء عن طريق الدراسات أو الاستجابة لبعض المشاكل، خصوصا الشركات اللي عندها بعض المشاكل سواء عن طريق البنوك أو عن طريق بعض الإدارات أو حتى على مستوى أننا نفكر أنه تكون هذه المراكز عندها دور إلزامي وواجب المرور منه باش يمكن أننا نحققو نعطيوها دور فعال ودور أحسن مما هو عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على تعقيبكم.

في الحقيقة أن عندما يتعلق الأمر بالاستثمار، يعني في هاذ الحيز الزمني ما يمكناش نعطيو كل ما هو يقوموا به هذه المراكز، لأن إضافة إلى ما يتعلق بالاستثمار، هناك أعمال اليوم إلى دخلنا على موقع ديال أي مركز نتوجدو أن هناك التعريف بالجهة، أن هناك التعريف بمؤهلات الجهة، بالوثائق التي يجب على المستثمر أن يحضرها، كنوجدو أن المستثمرين إلى كان استثمار أقل من 200 مليون درهم مبدئيا تيصو يتم في الجهة، ما يطلعشاي، وإلى تعدى 200 مليون درهم راه هاذك المركز وذيك اللجنة

الجهوية هي اللي تتحضر ذيك الاتفاقية اللي غادي يوقعها مع الدولة اللي كتعطيه امتيازات.

ولكن المشكل الحقيقي، ونكونو صراح يننا أنه اليوم مرتبط كذلك باللاتمركز ديال القرار الإداري، إلى ما كينشاي واحد اللاتمركز، إلى ما كلوش الفاعلين في الجهة عندهم القرار في الأرض، في الإعانة، في كذا، هاذ الشباك الوحيد راه كين ولكن لن يجدي شيء.

ولهذا أنا تكلمت على المستقبل لما قلت بأن كين التفكير الآن أولا في تحسين هذه الآليات، في مساهمة تبسيط المساطر، في إعطاء اختصاصات أخرى، في تقوية..

ولكن يبقى لأن خصو يكون هو غدا الآلة الفاعلة ديال الجهة الجديدة باش تكون التنافسية ما بين الجهات باش يكون جلب الاستثمار، ما ابغينشاي يبقى غير شباك حتى اللي جا عندو وكذا، يولي آلة اللي يمكن لها فعلا تدافع على الجهة وعلى الاستثمار ديال الجهة، إنما هذا مرتبط بالجهة واختصاصات الجهة، ومربط كذلك، ونحن نشغل على هذا، بلامركز عدد من القرارات حتى ما يبقاوشاي الناس تيعاينوا حتى يجي الجواب من الرباط أو تيمشيو يوضعوا الملفات دياهم في أماكن أخرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير الداخلية موضوعه الشركة الإسبانية لحراسة السيارات بالدار البيضاء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخت المستشارة، إخواني المستشارين،

تعرف سياسة التدبير المفوض فشلا ذريعا في العديد من المرافق والعديد من المدن. وفي هذا السياق، يندرج مرفق حراسة السيارات بالدار البيضاء الذي يعرف تجاوزات من طرف شركة الصابو الإسبانية المكلفة بهذا المرفق، والتي لا تؤدي كل المستحقات الواجبة لمجلس المدينة الذي بدوره لم يتحمل مسؤوليته في توفير مرائب (Des parkings) لتخفيف الضغط على السير والجولان بهاته المدينة الاقتصادية الهامة.

لقد تم التحايل على المجلس وعلى القانون من خلال استغلال ما يناهز 50% مما تم الاتفاق عليه في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية وهشة للسواد الأعظم من المغاربة.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الواجب اتخاذها لجعل حد لهاته الاختلالات، خصوصا وأن الرباط العاصمة الإدارية تعتبر نموذجاً

صارخا لفشل التدبير المفوض.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارين،
السيد المستشار،

ابغيت نذكر كذلك أن فيما يتعلق بهذا المسألة ديال استغلال مواقف السيارات أنه الجماعة ديال الدار البيضاء كذلك بمحض إرادتها اختارت أنها تعطي امتياز لشركة، يمكن تكون أي شركة، ولكن هي الآن شركة إسبانية باش يمكن لها فعلا تحضي ذوك الأماكن وتستخلص، والعقدة واضحة، فيها 1300 درهم سنويا لكل موقف سيارة، ويؤدي على 3 مراحل، كل 4 أشهر يؤدي.

العقدة كذلك أعطت في البداية 10.000 موقف للسيارات، هناك هو الحساب الي كان، على أساس بطبيعة الحال أن ممكن تكون هناك زيادات فوق هذا العدد إلى كان أماكن أخرى أو بانت.

كيف يتم الاستخلاص؟

هناك العقدة كذلك التي تقول بأن كاي وكالة ديال الجماعة محلفين الي تراقبوا هاذ الأماكن، اشحال ديال الأماكن الي عندنا، لأن نتقولو 10.000 ولكن ممكن أن ما تكونشي منصة 10.000 ديال (Les parcmètres)، على أساس هذا الحساب تيقوم القابض ديال الجماعة باستخلاص هذه الديون.

الأرقام الي عندي منذ 2010، وهو أن الأرقام المضبوطة وهي أنها كانت 8900 تقريبا، يعني ما وصلت لـ 10.000، 8900 موقف الي أدت واجباتها بانتظام، كل 4 أشهر تيأديو، وعندي هنا الأرقام كلها إلى غاية بطبيعة الحال 2012 كذلك.

ما وقع، هناك انخفاض فعلا لاحظناه في 4 أشهر الأخيرة ديال 2011 ونلاحظه كذلك اليوم، لأن الأشغال ديال الطراموي يعني حرمت واحد العدد ديال المواقع الي يمكن ما بقاتش صالحة، ولكن كل 4 أشهر كاي الاحتساب ديال هاذ الأماكن الي على أساسها يتم هذا الأداء.

الآن نتقولوا لي بأن كاي تجاوز ديال 50%، هاذ الشي ما نتعطيهش الأرقام ولا الوكلاء ديال الجماعات الي تيمشيو يحسبوا هاذ الشي، وما يمكنش لو يتخج، لأن هاذو أماكن راه احنا نعملو فيهم الآلات ديال الاستخلاص، فالجماعة الحضرية تقول بأن تستخلص الإمكانيات ديالها كل 4 أشهر والأرقام موجودة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل السي عبد المالك.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد بأن هناك الشق السياسي المتعلق بمسألة التدبير المفوض، والذي أن الأوان لمراجعة هاته المسألة لما كان لها من آثار كارثية على جيوب المواطنين، نموذج: Lydec، شركة الحراسة والنظافة، إلى غير ذلك. لكن، السيد الوزير، أنا أقول لكم وأؤكد لكم أن هناك نوع من النصب والاحتيال، الاتفاقية الموقعة مع مجلس المدينة فيها استغلال ما يناهز 8000 موقف سيارة، وقد تم تكوين لجنة مكونة من بعض أعضاء مجلس المدينة ومجلس مقاطعة سيدي بليوط وبحضور مسؤولين عن الشركة الإسبانية، شركة الصابو، اصطلاح بشركة الصابو لما يعانيه المواطنون مع هاذ الصابو، وهذا سؤال آخر سنطرحه عليكم في النهاية.

لذلك، بدل 8000 تيسغلوا 12.000 موقع، بل هناك تحايل، بحيث أنه يتم صباغة بعض الأماكن الي ممنوع فيها الوقوف (les virages)، بعض المرات بعض الأرصفة الي مصبوعة بالأصفر كيصبغوها هما بالأسود ويبدأو يستغلوها، بدل 8000 كيستغلوا 12.000، وهناك محضر معاينة، نلتمس منكم أن تتأكدوا من هذه المعطيات التي نقولها لكم.

وبأي حق يتم استعمال هاذ الصابو؟ هناك أحكام قضائية أكدت على أن الشرطة الإدارية هي التي لها فقط الحق، وليس لهم الحق، هذا نوع من الاعتقال التحكيمي للسيارة ولصاحبها أيضا، حيث أنه كيحي كيلقي الصابو، إما كان عند الطبيب ولا كان في شي مصحة، كيخرج كيلقاها معتقلة، ابقى تتصل بهم أنت، يحيو ولا ما يحيوش على ساعتين.

لذلك، فنحن نعتقد بأن...

السيد رئيس الجلسة:

إنتهى الوقت السي عبد المالك، أرجوك، أرجوك. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم. طرحتم ثلاث إشكاليات في تعقيبكم، الأولى وهي قضية هاذ العدد، أنا أقول لكم بأن العقدة فيها 10 آلاف، وتيقولوا بأن 8300، وهاذي ما غادي تحبشاي، يعني أي واحد خرج راه يمكن لو يحسب هاذ الشي ويشوف، هاذ الشي اعلاش هاذ الوكلاء محلفين ديال الجماعة، غادي نراقبو هاذ الشي، إذا كانوا هم كذلك داخلين في هاذ العملية فهذا خطير، فهذا غادي نوصلو لأشياء أخرى.

طرحتم الإشكالية الثانية ديال اختيار واش يعني (La concession)، واش يعني التدبير المفوض ديال هاذ المرفق ومرافق أخرى، هذا اختيار

لدراسة تلك الطلبات ولم يتم وضع أي مسطرة من أجل معالجتها، الأمر الذي أدى إلى اللجوء المفرط إلى الاستثناء، وهو ما يكرس الانعكاس السلبي للاستثناء على المشهد الحضري، ويعد شكلا من أشكال الريع الواجب محاربته.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير والإجراءات التي تعتمدون القيام بها قصد حث الوكالة الحضرية على تفعيل إنجاز وتطبيق تصاميم التهيئة من أجل تفادي اللجوء إلى مسطرة الاستثناءات في ظل غياب تام لمعايير محددة وموجهة للمسطرة المذكورة قصد الوصول إلى تدبير متوازي للمجال الحضري وشبه الحضري؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في هاذ الباب ديال قضية الاستثناءات، ابغيت أولا نذكر بأن الاستثناءات ماشي شي حاجة الي جات جديدة، يعني من 2000 أو 2003، فالقوانين ديال التعمير كلها كانت تنص على هذه الاستثناءات، والسبب معروف لأن التصاميم ديال التهيئة والتصاميم ديال البناء تعرف في التحضير ديالها تيكون عندها واحد أجل طويل وأتذكر بأن كنوا تعطاو أمثلة ديال تصاميم الي استغرقت المصادقة عليها حتى 10 سنوات، فمعي أن هناك تغيير وتطور، هاذ الشي الي خلى المشرع يقول بأن في بعض الحالات يمكن أن تكون استثناءات، ولكن هاذي غير القاعدة العامة.

أما فيما يهنا الآن هو أن في هذه السنوات الأخيرة ابدات كتظهر عمليات ديال الاستثمار في المدن، سواء استثمار صناعي، سياحي، تجاري، وخصوصا فيما يتعلق بالاستثمارات في السكن الاجتماعي، وتبين أن بعض التصاميم إما غير موجودة بتاتا وكاين غير تصاميم قديمة أو تصاميم مديريةية الي لا تعطي التفاصيل، إما أن التصاميم موجودة ولكن ما يمكنش لها تتغير وكاين الحاجة لاستعمال هذه الأماكن، ابدات هاذ المذكرات الي اهضرتو عليهم، حتى المذكرة الأخيرة ديال 2010 الي توقعت ما بين وزير الداخلية ووزير السكني والتعمير، الي حددت أولا المجالات الي ممكن أنها تعطي فيها الاستثناءات، يعني ما يمكنش يتعطى الاستثناء للمساحات الخضراء ولا للأماكن المخصصة للتجهيزات العمومية أو الجماعية، ولا للشوارع، هاذ راه منصوح في الدورية.

حددت كذلك أشنو هما المشاريع الاستثمارية الي يمكن لها تاخذ الاستثناء، وهي المشاريع كما قلت في ميدان السياحة، الصناعة، عندي هنا الدورية فيها واحد العدد والسكن الاجتماعي أو محاربة السكن غير

وتعاود نأكدوا وقلتها في النقل الحضري وقلتها في الماء، بأن الجماعات لها اختيار هي الي كتشوف أشنو هو الي تيمكن يحافظ على المصالح ديال الجماعة ويحافظ على المصالح ديال استخلاص الديون ديالها؟

أما المسألة الثالثة الي جبدتوها الآن والتي تتعلق بالأحكام، هاذ راه احنا مشرعين هنا الحمد لله، غادي نشوفو هاذ الشي إذا كان فعلا هاذ الشي هاذ يخالف القضاء، أي واحد راه يمكن له يلجأ للقضاء ونطرحوه ونقول لهم راه ما عندكمشاي الحق.

ولكن راه خصنا نشوفو أشنو هي الإمكانيات ديال الزجر كذلك ديال هاذ الناس الي كذا.. وإلا غادي نردو هاذك، إلى حيننا له هاذ الشي غادي نردوه كذلك في محكمة وبوليسي وتيمكن له يدير.. ولكن هاذي أمور قانونية يمكن تتشاف، ما كاين مشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع حول معايير منح الاستثناءات في ميدان التعمير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد محمد أمحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تبعاً للتعهدات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي والقاضية بوجوب ارتكاز السياسة العمومية في مجالات السكن والتعمير وسياسة المدينة على المكتسبات المحققة في هذا الإطار، وعلى الإرادة القوية في تقويم النقائص والقضاء على الاختلالات التي يعيشها القطاع، وتحسين شروط الحقامة الجيدة، ومحاربة كل أشكال الفساد والرشوة.

وفي هذا الإطار، تعتبر مسطرة الاستثناءات الواردة على تصاميم التهيئة المنظمة بمقتضى الدورية المشتركة بين وزير الإسكان ووزير الداخلية عدد 254 في فبراير 1999 أداة لإنعاش الاستثمار من خلال تبسيط المساطر الإدارية.

وفي مارس 2003 صدرت دورية أخرى مشتركة تحت عدد 3020/27، أحدثت بمقتضاه لجنة جهوية مكلفة بدراسة وإبداء الرأي في طلبات الاستثناءات، وتهدف هذه الدورية إلى تبسيط مساطر الحصول على تراخيص البناء بخصوص برامج السكن الاجتماعي والمشاريع السكنية التي تندرج في إطار محاربة السكن غير اللائق.

وحيث أنه أمام غياب معايير واضحة في دراسة طلبات الاستثناء، ذلك أنه بالرجوع إلى مقتضيات الدورتين المؤرختين على التوالي في سنة 2003 و 2010 والمتعلقتان بالاستثناء، يتضح أنها لم يحددا معايير واضحة

الفساد، هذه هي الحقيقة وهذه هي الملفات التي كينغناو بها بعض المسؤولين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا بكل صراحة أريد، بلا شك راه عندكم وقرأتموها، أريد أن أحيلكم على هذه المذكرة ديال 2010، إلى كنشوفوا شي حاجة أكثر اللي يمكن يتزاد فيها أنا تهضر نظريا، شي حاجة أكثر اللي يمكن يتزاد فيها أنا مستعد، أنا تنظن بأن جميع الأمور فيها. الاستثناءات لا يمكن أن تكون إلا لمشاريع استثمارية وحتى الاستثمارية محددة الكيفية باش تعطات.

الآن إلى كانوا حالات مخالفة، احنا مستعدين يتبلغ لنا عليها ونديرو فيها بحث، لأن لو كان ما كانشي هاذ الإطار اللي كيحكمنا ريثما يجي قانون أو مرسوم أو أكثر، فغادي نقول راه كاين هناك كل واحد تيدير، مادام عندنا هذا الإطار احنا مستعدين نشغلوه فيه ونراقبو كل من يخالف هذا الإطار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. وقبل أن نمر إلى السؤال الخامس، أود أن أرحب بالزائرين الصغار تلامذة القسم الخامس بأكاديمية جورج واشنطن بالدار البيضاء.

السؤال الخامس موضوعه تفعيل الفصل 77 من الميثاق الجماعي المتعلق بسلطة الحلول. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة، تفضل السيد العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لضمان حماية المصلحة العامة وللحيلولة دون اضطراب المرافق العمومية المحلية خول القانون لسلطة الوصاية ممارسة سلطة الحلول باعتبارها إحدى أساليب الرقابة التي تسمح لها باتخاذ باسم الجماعة الحضرية أو القروية ولحسابها عملا قانونيا أو ماديا رفض رئيس مجلسها بصورة تعسفية أو غير مشروعة اتخاذها.

ولقد تضمنت الرسالة الملكية لسنة 2002 حلول التدبير اللامترکز، استثمار إشارة والتأكيد على ضرورة ممارسة سلطة الحلول كلما كان ما من

اللائق، وثم امشأت أبعد وكونت هاذيك اللجنة اللي يمكن لها تعطي الاستثناءات اللي يترأسها العامل أو الوالي واللي فيها الممثل ديال الوكالة الحضرية أو الممثل ديال السكنى والتعمير إلى ما كانشاي، الممثل ديال الإدارة اللي تيعنيها الأمر، الممثل ديال رئيس الجماعة، يعني كاين 4 أو 5 ديال الناس، وما يمكنش لها تاخذ القرار ديال الاستثناء إلا بإجماع، يعني أن إذا واحد تعرض فلن يكون هناك استثناء، فيعني على الورق أكثر من هذه الضمانات لا أراها.. في انتظار أن يأتي قانون اللي يمكن يسهل المأمورية ديال تغيير التصاميم إلى كانت الحاجة.

إذن هاذ الشروط كلها تجعل أن اخذينا الضمانات كلها، كيقي المراقبة ديال التفعيل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد أحمد أمحيدي:

غير نحن، السيد الوزير، في فريق الأصالة والمعاصرة قررنا طرح هذا السؤال لما له من أهمية قصوى، وبكل صراحة وهو حينما نرى بأن الحكومة تتكلم عن محاربة الريع والاعتناء عن ظهر المواطنين، فهو في هاذ الاستثناءات اللي كاينة وفيها تلاعبات، فيها تجاوزات وتجاوزات خطيرة بكل صراحة، لأن كنالاحظو في هاذ الاستثناءات كنعطى في بعض المدن وتشوه حتى العمران ديال المدن، كيف يعقل بأن في منطقة محددة، لا تبعد 500 متر عن بعضها البعض، وهنا تيعطيو 9 طبقات وهنا تيعطيو 4 وكاين واحد اللي هو مسكين ضعيف ما عندوش التدخلات مع هاذ الشي ديال اللجان، ما تيعطيوش في هاذ الشي ديال (Les dérogations)، هذا من جهة.

وكاين حتى تيدار في (Les plans d'aménagement) واحد النوع ديال الابتزاز فيما يخص الأراضي كيدخلوها، إما كيقول بأن محرم للبناء أو منطقة خضراء، اعلاش؟ باش كينوض ذاك المواطن البسيط كييعها بواحد الثمن بنحس وتماك تيتم الدخول ديال هاذ الملف لـ (Dérogation) وكيستغلوه، إذن فيه واحد التجاوز في هاذ الملفات.

السيد الوزير، اللي كيخص بكل صراحة ملي قلنا لما له من أهمية، ابغينا شي حلول جذرية وباش حتى ذيك المناطق الخضراء وذيك المسائل اللي هي تهيب، كيخص يوضع لها الحد.

نتقول لك واحد الحلي غير هنا في الرباط، عاطين له 9 طبقات، ما كاملاش 500 متر كاينة 4 طبقات، كاين اللي ما ابغواش يعطيو له هاذ الشي ديال (Dérogation) لأن ما عندوش التدخلات، كاين هناك محسوبة، كاين الناس اللي تغتات في هاذ الملفات، ونطلب منكم، السيد الوزير، وضع حد.. لأن خصوصا نرى بأن الحكومة تتبجح وتتكلم بمحاربة

هاذ الحلول، اللي هو يعني إجراء استثنائي، لأن الحلول لا يعني أن هناك تطاول على اختصاصات المجلس ولا على اختصاصات الرئيس الذي يبقى يعني كذلك يضمن له القانون الاختصاصات ديالو.

هاذ المرسوم كيحدد أشنو هما التبريرات اللي خص تعطي؟ اشكون هو اللي يمكن لو يطلب هاذ الشئ؟ يمكن يطلبها الوالي، يمكن العامل براسو، يمكن مواطن عادي ولكن يكونوا تبريرات، يمكن المدير ديال المركز الجهوي للاستثمار إذا كان هناك تماطل، إلى داز واحد الأجل معين على واحد القرار، إلى كانت يعني أمور اللي هي إجبارية بحال الأداء ديال الأجور ديال الموظفين وما ابغاشاي الرئيس يؤديها، بحال واحد العدد ديال الأشياء هكذا.

فقلت بأن هاذ الإجراء يبقى استثنائي لأن فعلا راه الحدود ما بين التطاول على اختصاصات ويعني حل مكان الرئيس في بعض الأمور، راه هس، ولهذا القانون ولا المرسوم كذلك كيغطي الإمكانيات، كيقل بأن لا يمكن أن يكون الحلول قبل إغذار هذا الرئيس، وإعطائه أجل.

ويمكن لي نقول لكم يعني بالتجربة ديال السنوات كلها الآن والإحصائيات اللي عندنا أن أكثر من 90% ديال الرؤساء يعني لما كيجهيم ذاك الإشعار بأن كيخصهم يقوموا، كيقيموا بهذا العمل بلا ما نوصلو للمسالة ديال الحلول.

جبتو القضية ديال وزان، أنا قبل ما نجي إلى هنا طرحت سؤال على السلطة، هل هناك مشاريع فيها امتناع ديال الرئيس أو قرارات عليها امتناع ديال الرئيس؟ فقال ما كاينينشاي، يمكن إلى كين حالات نشوفوها، كيقل ما كاينش.

ولكن المشكل اللي كاين، كتعرفوه، السيد الرئيس، كاين مشكل فعلا ديال المجلس مع اللي هو ما يمكنش لنا ندخلوه في الخانة ديال تطبيق هاذ المادة 77 اللي امشأت التفتيشية العامة، امشأو عدة مفتشين وراه الملف الآن ندرسه لئري ما هي يعني المخالفات المرتكبة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد العربي المهرشي:

السيد الوزير، إلى اسمحتو لي، القرارات ديال المجلس في وزان حتى شي قرار ما تنفذ نهائيا لأنه ما يمكنش تنفذ واحد القرار هو الرئيس يمثل راسو، جميع الأحزاب السياسية وجميع الأعضاء ديال المجلس مصوتين ضد هاذ القرارات، لأن القرارات ما كتخدمش المصلحة العامة ديال الساكنة، كيفاش ابغيتي هاذ الرئيس ينفذ واحد القرار اللي هو غير قانوني، كيفاش ابغيتي المشاريع في هاذ الإقليم ديال وزان وفي هاذ المدينة ديال وزان تمشي وهو المجلس بجميع الأعضاء ديالو مصوت بالرفض، لأن القرارات إلى جيتي

شأنه أن يمس بالمصالح الحيوية للمواطنين أو يؤثر بشكل سلبي على السير العادي للمرافق العمومية، بحيث يقول جلالتة: "وعندما يلاحظ عمال جلالتنا أن هناك تأخيرا في تسليم هذه التراخيص، وأن هذا التأخير مرده إلى السلطات المعنية، فإنهم يأمرؤهم بالتقيد داخل آجال يحددونه بأحكام القانون والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، وفي حالة استمرار التأخير فإنهم يشعرون بذلك والي الجهة ويمارسون سلطة الحلول التي يخولها لهم الميثاق الجماعي."

السيد الوزير المحترم،

الرسالة ديال صاحب الجلالة واضحة، وجهت للسادة الولاة والعمال تحت الإشراف ديالكم وتتطلب في الرسالة من السادة الولاة والعمال ملي يكون شي تقاعس ما أو عدم التجاوب ديال السادة رؤساء المجالس مع المطالب والواجبات ديال المواطنين، سلطة الحلول هي من صلاحية السادة الولاة والعمال، ولكن تحت الإشراف ديالكم.

الآن احنا في مشاكل تنعيشوها في وزان وفي غير وزان، في مجموعة ديال الجماعات القروية والحضرية، هناك مشاكل بالجملة، السيد الوزير، وكنتمناو يعني تفهموا هاذ المطالب ديالنا وهاذ المشاكل ديالنا والمشاكل ديال السكان لأن على سبيل المثال وزان 65 ألف السكان، وذكرتم بها البارح، السيد الوزير المحترم، وقلنا لكم راح احنا زرناكم وراه احنا عندنا مشاكل، راه احنا كطالبو من الناس اللي كينتميو إلى جميع الأحزاب المتواجدة في وزان جاءت لعندكم في زيارة، وطلبت منكم باش تتدخلوا، السيد الوزير، وما تنقولوش لكم عزلوا هاذ الرئيس، ولكن كنقولو لكم سلطة الحلول هي من الصلاحية ديالكم لأن في الإقليم ديال وزان عندكم سلطة في مستوى عال، كيمن لها تتجاوب مع جميع المطالب ديال السكان، والسكان كيمن لهم يشتغلوا ولا المنتخبين ولا النقابات ولا جمعيات المجتمع المدني مع السلطة.

لهذا، كطلبو منكم التدخل، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

أولا ابغيت نذكر بأن قضية سلطة الحلول يعني ماشي جديدة، كانت معطية حتى في المواثيق ديال الجماعات السابقة، ولكن جاءت بأكثر إلحاح بعد الإجراءات اللي اتخذتها الحكومة بتوجيهات من جلالة الملك نصره الله فيما يتعلق بالاستثمار، وجاء مرسوم في سنة 2004 ليحدد الشروط ديال

هذا ما ابغيناشاي نديرو يدينا في يديه، هذا شغلهم، ولكن أنا ما عنديش الأدلة، هاذ القرار المبرر الذي يرفض الرئيس أن يقوم به ويجب على العامل أن يحل محله، راه ما اعطيتوهلش، ما كاينش لحد الآن، حتى هنا هاذ الشي اللي قلتو ما سمعنا والو.

كاين يعني المصالح ديال السكان، راه كنقول لكم بأن راه ما خصناش نخلطو ما بين الحلول والتطاول على الاختصاصات، كنعرفو أن ربما كاين نواقص في هاذ المنظومة ديالنا ديال الجماعات، كنعرفو واحد العدد ديال الرؤساء راه ما ابقات عندهم أغلبية، ولكن القانون راه ما كيسمحشاي أنهم يزولوه، هاذ الشي اللي ابغينا نراجعوه في القوانين الماحية.

ولكن اسمحو لي، هاذي قبة ما يمكنش يعني نكونو نقولو فيها واحد الكلام اللي كيمس بأشخاص كيف ما كان نوعهم، أنا ما كنعرفش هاذ الرئيس، ما عرفتش حتى أشنو عندو، ولكن نخلو التفتيشية قائمة بالعمل ديالها، إلى عندهم قرارات غير منفذة راه كاينة المسطرة، حطوها بالتبرير ديالها عند العامل، إلى العامل ذيك الساعات ما خدمشاي، احنا مستعدين اننا نخدمو في بلاصتو، ولكن أنا ما عنديش لحد الآن هاذ القرارات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى آخر سؤال، السؤال السادس موضوعه الأراضي السلاية (المجموع). الكلمة لأحد السادة من الفريق الاستقلالي، تفضل السي الأمين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

من المعلوم أن بلادنا تتوفر على رصيد عقاري جد هام، يتمثل في حوالي 12 مليون هكتار من أراضي الجماعات السلاية أي المجموع، المشتمة على أراضي بورية وسقوية وغابوية، إلا أن جلها وفي إطار القوانين المعمول بها وخاصة ظهيري 1919 و 1924 والتي لازالت تحتاج إلى معالجة وتصفية قانونية وتحسينها عن طريق التحديد الإداري أو التحفيظ مع إدماجها بطرق حديثة في مسلسل التنمية استشرافا للآفاق المستقبلية ورفعاً لمردوديتها وحمايتها من التلاعب والاستغلال العشوائي.

وإننا نعتقد أنه حان الوقت لإعادة النظر في الترسنة القانونية الخاصة بهذا الرصيد، وجعلها ملائمة مع العصر، وذلك عن طريق خلق نقاش وطني للوصول إلى هذا الهدف.

وعليه نسألكم، السيد الوزير: ألم يكن الوقت بعد لإعادة النظر في طريقة تدبير الأراضي السلاية وتحيين القوانين المؤطرة لها؟ ألم تفكر الوزارة

وقفت عليها راه وقفوا عليها المفتشين ديال المجلس الأعلى للحسابات، وقفوا عليها المفتشين ديال المفتشية العامة لوزارة الداخلية، قرارات تتخدم الرئيس.

أنا نتمنى، السيد الوزير، تسول المفتشين اللي هما طرحوا أسئلة على أعضاء المجلس، على ممثلي الأحزاب السياسية، استشاروا مع واحد المجموعة الناس وشافوا أشنو هي الاختلالات.

تصور، السيد الوزير، معايا هاذي 3 سنين والمجلس ما كيدير حتى شي حاجة، متقاعس، طرقتنا الأبواب، شكينا، طلبنا، جمعنا الهيئات السياسية بدون استثناء، جميع الهيئات المتواجدة في وزان جينا لعندكم، درنا مراسلة، امشينا لعند المجلس الأعلى للحسابات، الساكنة 65 ابغاو يجيو بمسيرة للرباط لعندكم، قلنا لهم أعباد الله راه هاد الشي ماشي معقول، لأن ما يمكنش تمشييو لأن بلغنا الرسالة ونسناو الوزارة المعنية ترد علينا.

الحكومة كنقول غتغل المشاكل ديال الناس وغتواجد مع الناس وغتغل عليهم الحصار، فإذا بهم الحصار على 65 ديال السكان ديال وزان ونقولو، السيد الوزير، غادي نزيدو ننتظرو، نزيدو ننتظرو حتى توقع شي كارثة لا قدر الله.

احنا أعلننا وقلنا لكم ومازال كنقولو، احنا كسياسيين وكأحزاب سياسية وكأعضاء المجلس البلدي، راه ما يمكنش نديرو يدينا في يد واحد الإنسان اللي هو ملوث المدينة وتيسرق أموال الجماعة وناهب الجماعة ومنخرط في واحد مجموعة الأمور اللي مخلة بالقانون، اللي اتما.. لدرجة أنه كيقول كلام خطير، كيقول هو ما كياكلش بوحده، احنا راه الساكنة كيقولوا لنا مع من كياكل هاذ السيد؟ مع من كيقسم؟ لأن هاذي ثلاث سنوات ما اهضر معه حد، راه هاد الشي ماشي معقول، راه أسئلة كتطرح محرجة، السيد الوزير، ولكم واسع النظر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كان يمكن لي ما نجابشاي على هاذ التعقيب، لأن جاوبتو على راسكم، هذا خلاف سياسي وليس مشكل الحلول، قولوها بطايطاي. إلى كانوا مشاكل ديال الحلول، اعطينونا هاذ القرارات اللي ما كايناشاي. إلى هاذ الرئيس اللي ما كيعجبكمشاي، هذا شغل آخر، كاين طرق أخرى باش يمكن لو يتفضي.

تقال هنا كلام اللي اصعب، أنا ما كندافع لا على رئيس ولا على حد آخر، ولكن هاذ الكلام كيخص يكون مبرر ويكون عندو تبريرات.

القرار، إلى عندهم قرار غير منفذ، اعطينونا هاذ القرار، أما نقولوا لي

خصو يتعاد لأن 100 عام ولو غير نجدوده ولكن نشوفو أشنو هي الطريقة المستقبلية ديال التعامل مع هذه الأراضي واش تبقى هكذلك أو أنها كايين طرق أخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

السيد الوزير، احنا في الفريق الاستقلالي وغيره منا إسوة بباقي مكونات المجتمع على هذا الرصيد العقاري المهم جدا تنشوفوا أن أولا هاذ الرصيد واحد الجزء كبير منه، أتأ اعطيتونا الإحصائيات، هو خارج قطار التنمية.

والآن في الوقت الي احنا تنحاولو نخبو الموارد ديالنا، سواء الموارد الخاصة بالمواطنين أو بالجماعات السلالية أو بالاقتصاد الوطني، تنشوفو أنه حان الوقت الآن بعدما مر ما يقرب من قرن على القوانين المنظمة لهذه أراضي المجموع، الي كانت تلك الظواهر في الوقت فاش كان المغرب فيه 5 ولا 6 المليون ديال السكان، الآن أصبحنا 33 مليون، وهذا القطاع أو هذه أراضي المجموع ستطرح كما تعلمون عدة إشكاليات فيما بين القبائل، فيما بين ذوي الحقوق، الي أصبح لهم تحرك كبير ما بين المدن والحوضر، وبطبيعة الحال هاذ الشي تيخصو كما قلتم مشكورين وعن حق، فتح واحد النقاش وطني، باعتبار أن هاذ رصيد ما شي ديال ذوي الحقوق، راه رصيد وطني هام جدا.

وكذلك ما دخل في نطاق الاستثمار وهو الجزء الداخل في نطاق الاستثمار خاصو كذلك المراقبة والتتبع، هاذ الشي تنحيو احنا في الفريق الاستقلالي ما تقوم به المديرية ديال الشؤون القروية من مجهودات، ولكن في ظل القوانين التي أصبحت متجاوزة.

ثم كذلك الانعكاس ديال هاذ المدخول ديال الاستثمارات الي هي خاصها تتبع أكثر، الأكرية، كذلك العقود الي هي مع الخواص لتدبير الضيعات الفلاحية، هاذ الشي كله خصو يعاد فيه النظر، باش تكون المردودية أكبر والاقتصاد الوطني يستفيد أكثر.

أنا أعتقد أننا ما مختالفينش، ولكن احنا وضعنا هاذ السؤال باش نحركو البركة، لأنه من 1995 كانت مناظرة وطنية، بدون شك راه في علمكم، خرجت بواحد التوصيات مهمة، نتمنى كذلك باش على الأقل نحركو هاذ الملف.

الوصية على الأراضي السلالية بعقد مناظرة وطنية حول موضوع هذه الأراضي؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

بالفعل معكم الحق أن الأراضي السلالية يعني رصيد مهم ديال الأراضي يبلغ 15 مليون هكتار، ولكن هاذ 15 مليون راه ما خصناشاي نكونو كناخذوها كلها أنها صالحة للاستغلال، بحيث أن 85% منها أي 12,7 مليون هي أراضي رعوية وأراضي غير قابلة للفلاحة، الي قابل للفلاحة هو 2 مليون ديال الهكتارات، وهناك كذلك 300 ألف هكتار في ضواحي المدن.

ومما كان الأمر فالمديرية المكلفة بالشؤون القروية والي هي الي عندها الوصاية على الأراضي السلالية تقوم بعدة إجراءات، أولا لتحسين هذا الرصيد هذا، يعني باش ما يضيعشاي يعني تيخصو يكون محدد إداريا، تيخصو يتحفظ، وتيخص كذلك تساعد هاذ الجماعات السلالية وتحميم من الترامي على الملكية دياهم.

يمكن لي نقول لكم أن حدود الساعة هناك 8 مليون و233 ألف هكتار الي تم التحديد ديالها أو المحافظة، منها 6 مليون الي تم التحديد الإداري و2 مليون الي هي تمت المحافظة ديالها أو هناك طلبات المحافظة. وكذلك هذه المديرية، بجانب الحفاظ على هذا الرصيد، فتحاولوا استغلال هذا الرصيد وتساعد على استغلال هذا الرصيد.

الاستغلال الي معروف راه تتعرفوه كلهم وهو الاستغلال المباشر ديال ذوي الحقوق الي تبحروا أو تيسغلوا بطرق يعني تقليدية ولكن هناك كذلك ما يتعلق بكراء بعض الأراضي للمستثمرين، وفي حدود الإمكانية لحد الآن لا تفوق 60 ألف هكتار أو تفويت لبعض المشاريع كذلك إما من الأشخاص المعنويين العموميين أو الخواص الي كذلك لا تتجاوز 2 مليون ديال الهكتارات.

أشنو كيتدار يعني المسألة الثالثة الي كيتدار في هاذ الشي هذا وهو أن تتحاولوا بهاذ المداخل أنها تقوم بمشاريع للسكنة في إطار يعني التنمية البشرية للطرق والمسالك أو توزيع العائدات على المستفيدين.

ولكن أنا متفق معكم بأنه وصل الوقت وراه احنا تنفكرو الآن في فتح واحد النقاش واسع عريض مع جميع المواطنين والمهتمين بهاذ المجال لأن هاذيك الساعات غادي نشوفو إعادة النظر في القانون، رغم أن القانون

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد أننا لا نختلف، بطبيعة الحال أن هناك الآن واحد المجهود قوي تقوم به الوزارة عبر هذه المديرية الوصاية ومع أطراف أخرى في الحكومة، أولا كما قلت لحماية.. كتعرفوا هاذ الأراضي أشنوا هي المشاكل ديالها، أن هناك نزاعات ما بين الجماعات فيما بينها، هناك نزاعات مع الأغيار، هناك ترامي، وهناك متابعة في المحاكم، ولو كان خلينا هاذ الجماعات بوحدهم كونوا متيقنين أن 90% ديال هاذ المسائل ما تمشي لا للمحكمة ولا كذا، ولكن احنا ندافع.

وكذلك فيما يتعلق بمحاولة الكراء بأحسن الأثمنة أو التفويت في أحسن الظروف، ما ابغيتش نعطي الأرقام كلها، راه عندنا هنا أرقام ديال العائدات، ولكن أننا متفق بأن وصل الوقت، تبيخصنا نجلسو، هذه يعني حتى للسنوات الأخيرة، حتى لهاذ العقدين الأخيرين، هاذ الأراضي ديال المجموع راه ما كانشاي عليها هاذ الإقبال، ولا نسمع عليها ابحال هاذ الشي هذا، كان راه معروفة الأرض ديال القبيلة الفلانية، ديال الجماعة الفلانية، راه كل عام كيمشي واحد الطرف يحرثها ولا ما تيمشيشاي ولا تيمشي يسكنوا فيها.

الآن مع الاستثمارات اللي كاينة، مع الزواج، مع هاذ الوعاء العقاري اللي ولى يعني تيدخل، بالطبع أن هناك طموح مشروع أن الجماعة تستفيد أكثر، هاذ الشي اعلاش قلت هاذ النقاش تبيخصنا ما نشوفوش فيه غير القوانين والحماية، نشوفو حتى هاذ الطريقة واش هي اللي باقي سالكة؟ واش ما يمكنشي مثلا هاذوك الناس ذوي الحقوق أنه في تعاونيات أو في شركات هما بأنفسهم يستغلوا واحد الطرف؟

يعني كاين جميع الأفكار اللي غادي نطرحوها للنقاش، وإن شاء الله نخرجو بخلاصة للجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول سوء الخدمات المقدمة للحجاج المغاربة في موسم الحج. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء.

أبدأ سؤالي بقوله تعالى في كتابه العزيز: "الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ" صدق الله العظيم.

السيد الوزير،

لقد تداولت وسائل الإعلام الوطنية مؤخرا الوضعية المزرية التي قاساها بعض الحجاج المغاربة بالديار المقدسة هذا الموسم، والناجمة أساسا عن ضعف بعض الخدمات المقدمة لهم من طرف بعثة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

هذه الوضعية تداولها أيضا أعضاء من الوفد الرسمي وبعض السادة البرلمانيين الذين أدوا المناسك، والذين وقفوا حسب تصريحاتهم التي أدلوا بها لوسائل الإعلام على أن بعض الحجاج المغاربة باتوا في العراء، بل منهم من بات قرب المراحيض.

كما سجل الحجاج النقص الكبير لوسائل النقل، خصوصا ما بين منى وعرفة، وما بين عرفة ومزدلفة، مما أدى إلى عدم تأدية بعض الحجاج بشكل صحيح وسلم لمناسكهم.

السيد الوزير المحترم،

إن سوء الأوضاع التي يتعرض لها بعض الحجاج المغاربة كل موسم حج، يستدعي منكم إعادة النظر في طريقة تنظيم الحج وتأطيره، ذلك أن العدد الذي خصصته الوزارة من المؤطرين لا يكفي تماما، ذلك أن هؤلاء المؤطرين لا يستطيعون كيفما كانت قدرتهم أمام تلك الحالة والظروف أن يوفوا بالواجب لكثرة الازدحام وضغط الحاجيات.

السيد الوزير المحترم،

إن مثل هذه الوضعية التي تتكرر غالبا ما تؤثر على سمعة بلدنا، الشيء الذي يجب علينا أن نتعاون عليه لإيجاد حل لهذه الإشكالات المتكررة.

نسألكم، السيد الوزير: ما هو تقييمكم لوضعية الحج لهذا الموسم؟ وهل لديكم تصور جديد بناء على التقييم السنوي الذي تنظمونه كل موسم حج من أجل إعادة النظر في طريق تأطيره وتنظيمه، حتى تنفادى جميعا مثل هذه المشاكل المتكررة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

لا يعني بأننا نحاسب الوزارة، احنا نريد أن نتفادى في السنوات المقبلة كل الإحراج الذي يعانیه بعض الحجاج المغاربة.

لا يمكن أن ننكر ما وقع للمغاربة هذا الموسم، لا يمكن أن نقول بأن كل الحجاج أدوا مناسك الحج دياهم كلها، فاش كنقول لك بعض المناسك يعني بشكل صحيح وسليم، لا أقول بأنه لم يؤدوا مناسكهم ولكن هناك بعض الحجاج الذي لم يؤدوا بعض المناسك بالشكل الصحيح والسليم.

السيد الوزير، سؤالنا قلنا لكم كيفاش يمكن نتفادى في السنوات المقبلة؟ أشنوه هو الإطار المقبل؟ لأن كل سنة تيووقع هاذ المشكل، كل سنة، إلى كان شي واحد.. أنا مازال تنقولها لكم، إلى كان شي واحد اللي عندو غيرة على هاذ الحجاج فآتم السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، إلى كان شي واحد اللي خصو يدافع على المغاربة وعلى كرامة المغاربة، ما كنقولش لك على الحجاج خصهم يتعبوا أو تأخر عليهم الطائرات، لا، على الكرامة ديال الحجاج اللي ما يمكنش شي واحد فينا كمغربي اللي غادي يسمح لهم باش يكون عليهم الكرامة دياهم في وقت أداء مناسك الحج.

لهذا، كتمنى يكون آخر موسم ديال الحج رغم ولن في المشاكل ديالو، والسنوات المقبلة نحاولو نتفادو، السيد الوزير، عندكم مسؤولية كبيرة وكنشعرو بها وكنحسو بها، ما غيمكنش تليبو جميع الطلبات، ولكن أنا متأكد بأنكم إلى اجتهدتو مع المؤطرين ديال الوزارة ديالكم، غادي نحاولو نحفو، لأنه ما غيمكنش نسايلو مع جميع المشاكل، ولكن نحفو سنة من بعد سنة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

كاين أمور لا تتعلق بنا، تتعلق بالتنظيم ديال الأطراف الأخرى، كاين أمور تتعلق بنا، كاين أمور تتعلق بالحجاج، نقول لك مثلا في قضية الحجاج، الاستعجال في النفرة للرجوع من عرفة إلى منى عبر المزدلفة، حجاج تونس رجعوا في الساعة الواحدة والنصف، حجاج أندونيسيا في الثالثة، حجاج السودان ابداء.. لأن كاين بعض السادة الأفاضل البرلمانيين كيقارنوا، كيطلبوا المقارنة، الحجاج ديال السودان ابداءوا كينزلوا في الثانية عشرة، احنا في الحادية عشرة والنصف كان كلشي رجع، وهذا الاستعجال اللي وقع وقطع الطريق باستعجال مباشرة بعد المغرب.

كاين مسائل اللي غادي نشغلو فيها احنا.. غنرسلو لكم هاذ القرار إلى عندكم شي حاجة اللي تفحصوها مرجبا، إذا عندكم شي مسائل اللي تقترحوا علينا مرجبا، ولكن الحج راه غتبقى فيه مشاكل لأنه سفر، ولأنه سفر

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، شكرا لكم على سؤالكم، وشكرا لفريقكم على غيرته.

أتم قلم أشياء لطيفة وإيجابية جدا، هو أننا ينبغي أن نتعاون لتحسين أوضاع الحجاج، وهل لدينا تقرير مفصل أو تقويم؟ هذا التقويم سيقدم قبل نهاية السنة، يعني بعد 10 أيام للجنة الملكية للحج، وسيكون مفصلا غاية التفصيل، وستتوصلون منه بنسخة إن شاء الله، أتم وجميع الفرق البرلمانية في الغرفتين، وفيه تفاصيل لا يمكن أن أذكرها هنا، على أنه الأمر الذي أريد أن أؤكد عليه أنه لا أحد من الحجاج وقع له خلل في أداء مناسكه وأركانه للحج، فالجميع حجا.

وينبغي عندما نتحدث عن المغاربة، من بات قرب المرحاض أو غير ذلك أن نعرف أن هنالك 7000 من المغاربة حسب تقديرات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، من بين هاذ مليون ونصف من الذين قيل أنهم تسلموا للحج هذه السنة على لسان الجهات الرسمية للمملكة العربية السعودية، فإذلك لا يمكن أن نتحمل تبعات الجميع وأين بات وأين سكن، لكن الذين كيف أسكننا ومن أسكننا هذا ستتوصلون إن شاء الله بتقرير مفصل عنه قبل نهاية السنة.

فيما يتعلق بالمسائل التي وقعت فعلا وأثارت بعض الجدل، هو أنه في البداية أسكن في المكتب 83، اللي هو أحد مكاتب الحجاج المغاربة، 400 من الأشخاص قبل أن يصل الحجاج المغاربة، وقد أعلمت بذلك واتصلت، والآن تيسمعونا الناس الأطراف المشاركة في هذه المسألة، بالسيد سفير المملكة العربية السعودية في المملكة المغربية وكان موجودا هناك، اتصل بالجهات العليا واستطعننا أن نحل هذا المشكل، فنحن لسنا مسؤولين عنه. ثم وقعت مسألة أخرى لم تكن مسؤولين عنها، وهي أن السلطات المحلية أصدرت سلطات الحج بأنه لن يكون هنالك يوم 12 ذي الحجة دخول الحافلات للمخيم، وفوجئت البعثة وفوجئ الحجاج المغاربة بدخول الحافلات في الساعة الخامسة من ذلك اليوم وظنوا أن البعثة قد نقلت إليهم كلاما غير صحيح، وترتب عن هذا كله فيما يتعلق بقضية النفرة، الرجوع من عرفات عبر المزدلفة إلى منى، أن عددا من الحجاج استعجلوا مباشرة بعد المغرب وخرجوا وقطعوا الطريق وترتب عن ذلك ما ترتب، على كل حال في جميع الحالات في الحادية عشرة والنصف ديال الليل وأنا كنت متتبع لذلك دقيقة بدقيقة، كان جميع المغاربة قد نزلوا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن سليفوا:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات التي تفضلتم بها. أولا سؤالنا هذا

يتطلب الصبر.

وإلى أمشاو بعض الناس كيديو معهم يعني لافتات مكتوبة ديال التهييج، في السنوات المقبلة دائما غادي يكون، إلى كين شي حد اللي كيمشي يصور ويدير التهييج غادي يبقى دائما هاد التهييج كيتحمل مسؤوليته أمام الله تعالى.

احنا كنبدلو المجهود ديالنا ونتعاونو مع الجميع اللي ابغى يتعاون معنا لهذه الأهداف اللي اتما كتسعاو لها وكنسعاو لها أيضا، ولكن هاد العام وقعت أشياء سيئة جدا فيما يتعلق بقضية تقويم الحج والكلام عن الحج. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإجراءات الإدارية المعقدة المصاحبة لتسجيل سيارات المغاربة القاطنين بمدينة سبتة ومليلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الحركي، تفضل السي فضيلي.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، المواطنون القاطنون بمدينة مليلية وسبتة المحتلتين في تنشيط الدورة الاقتصادية والحركة التجارية وزيارة العائلات في مختلف أقاليم وجهات المملكة، وهم متشبثون بهويتهم ووطنيتهم المغريتين، ومواظبون على زيارة عائلاتهم ومدنهم وقبائلهم.

هناك إشكالية طرحت مؤخرا وتؤرقهم، حيث ملزمون بتجديد ورقة خضراء تمكّنهم أو من سياراتهم عبر الحدود كل 6 أشهر. بكل بساطة هؤلاء المواطنين يطلبون من الحكومة المغربية أنها تسهل مأموريتهم وتطول المدة بدل من 6 أشهر تكون سنة أو سنتين، كذلك توفير الشباك الوحيد عند الدخول أو عند تجديد تلك الورقة، غالبا الورقة تصادف عودة المغاربة المقيمين بالخارج، ويكون هناك اكتظاظ. ولهذا أملهم كبير في الحكومة الجديدة وفي إطار الدستور الجديد أنها تسهل المأمورية. ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد

والمالية، المكلف بالموازنة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد المستشار المحترم،

في البداية أشكر الإخوة المستشارين المحترمين من الفريق الحركي على تقديمهم بهذا السؤال.

نبغي نبين بعض الأمور حول هذه الإشكالية التي هي حقيقية، فالنظام اللي مطبق على السيارات اللي تتجي مرقمة هو النظام ديال القبول المؤقت، دايرين 6 أشهر وهذه المدة لا يمكن تمديدها إلا في حالات مبررة بقرار ديال وزير المالية، وهاد الشي هذا هو الوضع اللي كندبروه مع المواطنين ديالنا المغاربة اللي تيسكنوا في المدينتين المغريتين المحتلتين سبتة ومليلية، بحيث تمنعهم 6 أشهر زائد 6 أشهر.

المشكل فوقاش نشأ؟ من قبل 2004 ما كانش هاذ المشكل وما كانتش الحاجة للتصريح، لأن قبل 2004 كانوا سيارات هاد المواطنين كانوا تبتعرفوا، كين الترقيم المعدني معروف ديال سبتة وديال مليلية، من بعد 2004 ملي اعتمد الاتحاد الأوربي واحد الترقيم موحد تطرح مشكل، بحيث مجموعة ديال السيارات ماشي لابد ديال المغاربة اللي هما ساكنين في سبتة ومليلية تيجيو من أنحاء أخرى وأصبحوا تيدخلوا للمغرب، وبالتالي كان لابد من الضبط ديال العملية، دابا هاد المسألة مسألة تنظيمية، من الناحية الأمنية ديال البلاد، كان لابد من واحد النظام من الضبط على ذاك الشي رجعنا للمسألة ديال التصريح.

وهاذ التصريح فيه تسهيل، بحيث هاذ التصريح أولا كيم كيف ما قلت على جوج مرات، ستة أشهر زائد ستة أشهر، وبالتالي هما ما كيخلصوش الرسوم الجمركية، كين الإشكال ديال التأخر وديال تعقد المسطرة، بالتالي كين هاذ المسألة ديال أنهم كيصرحوا وذاك التصريح مبسط، واحد المسألة مبسطة، لأن أشنوا لاحظنا؟ أولا أصبح عندنا مشكل ديال عدم ضبط دخول وخروج السيارات، والانعكاس الأمني ديال هاذ المسألة، لاحظنا أن هناك يقع تزوير ديال اللوحات المعدنية وديال الهياكل ديال السيارات، لا حظنا كذلك تفشي ظاهرة السير ديال هاذ السيارات ماشي غير في المناطق ديال الشمال، كنوصل حتى للداخل، بحيث كين الناس اللي ماشي هما من سبتة ومليلية رجعوا كيوصلوا حتى للداخل.

المسألة الأخرى اللي وقعت وهي تزايد ظاهرة الإغارة ديال هاذ السيارات لأشخاص غير مستفيدين وغير معنيين بهذه المسألة، وبالتالي كان لابد من الضبط، على ذاك الشي رجعنا كنبطلو في هاذ التصريح هذا، واحد التصريح مؤقت مبسط، وثانيا ما يفيد الإقامة ديال الناس المعنيين بالمدينتين المحتلتين سبتة ومليلية والملكية ديال السيارة باش ما يصحش التلاعب، يعني ماشي ملكية ولكن كيدخلها ويعطيها لواحد آخر، والتسجيل ديال السيارات المعنية بنظام معلوماتي.

هاذ المسألة كان كذلك واحد الشباك اللي مخصص لهم في مليلية، شباك مخصص، اللي مطلوب منا بطبيعة الحال أننا نعدو هذه الشبايك

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد المستشار على التعقيب. أولا والله يشهد أنني ماخدمتش بالمنطق ديال سؤال جواب، سولت الإدارة قلت لهم اعطيوني الوضعية الحقيقية، والله سبحانه وتعالى على ما أقول شهيد، قلت لهم ما تديروليش الجواب ديال العام زين، بهاذ الكلمة هاذي، مع الرئيس ما تديروليش الجواب ديال العام زين، إلى كان المشكل قولوا لي كين مشكل نمشي عند البرلمان نقول ليه المشكل ونخلوه، بهاذ المنطق وأقول والله يشهد على ما أقول، بهاذ المنطق باش تعاملت.

وبالتالي، أنا تنقول لكم، السيد المستشار المحترم، المسألة الأمنية مسألة مهمة، احنا لا نشكك، احنا تنقول لك أنا إلى كان غير واحد تيحط المسألة مهمة، هاذي مسألة ديال البلاد، ولكن التبسيط ديال المساطر ديال المواطنين ديالنا الأعزاء المحترمين في سبته ومليلية على راسنا وعينينا أولوية، نجلسو ونلقاو الطريقة السلمية باش نزواج، ابغينا نحافظو على الأمن ديال بلادنا ولا نشك في أحد، وباش نيسرو المساطر ديال المواطنين ديالنا، هذا هو اللي عندي أنا.

احنا مجموعة من الإجراءات تدرسوها، اعتماد واحد القراءة ديال اللوحات المعدنية بطريقة أوتوماتيكية باش تحل ليه الباب، هاذ الشيء يعني في المسائل المستقبلية باش هاذوك الناس يكونوا مضبوطين، امين يوصل تقرأ بطريقة أوتوماتيكية تحل ليه الباب باش ما يوقعش تصريح، وبالتالي كين بالفعل أمور دقيقة ديال حل المشكل.

ومرة أخرى أنا مستعد باش نتلاقى معكم إلى كانوا الناس اللي يمثلوهم المستشارين ولا الجمعيات ولا اللي كان باش نخلو المشكل، هذا هو الذي نريده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكن والتعمير وسياسة المدينة حول السكن الاجتماعي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

سؤال الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب اليوم حول السكن الاجتماعي.

باش ما يوقعش هاذ الأزدحام اللي تكلمتو عليه، السيد الرئيس، في المسألة ديال.. إن شاء الله نعطى معلومات أخرى في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد فضيلي:

السيد الوزير،

أنا أسف على الجواب، كنتأسف، المبررات كلها هاذ المبررات اللي أعطيتها يمكن كانت في زمن مضى، قد ولي، الله شاهد كنت كنتظرو منكم تدرسوا هاذ السؤال ماشي من منطلق "سين جيم" كما يقول المصريين، سؤال جواب، ما درستوش الوضعية مزيان، ماتبقاوش تحبوا في المسائل الأمنية، الناس ديال مليلية ناس وطنيين، مخلصين، متشبثين بوطينتهم وببلدهم، الله يخليكم ما نبدواوش نشكو في الناس هكذا.

وهاذ القرار اللي اخذها وزير المالية قرار غير قانوني وغير منطقي، وما عندوش الحق ياخذ قرار لأن هاذ الشيء خصو يدخل في إطار القانون، خصنا نقنو هاذ الشيء.

بقرار من وزير المالية غادي تعذبوا واحد العدد ديال الناس، آش غادي يزيد لنا إلى درنا لهم ستة أشهر ولا عام، أشنو هو البديل؟ أشنو هو الفارق بين سنة وستة أشهر؟

الله يخليكم درسوا السؤال مزيان، هذا راه طلب ماشي سؤال، طلب للحكومة كنطلبو منكم تدرسوه بعناية كبيرة وبحث دقيق وهاذ الناس راه عندهم جميع المغريات، وابقاوش متشبثين بوطنهم، راه ما كييعوش وكيشيرو في الوطنية دياهم. إلى كانت حالات نادرة ديال (Les matricules falsifiées)، احنا ما نقيسوش، هذا نادر، ولا نادر على القياس، القياس على النادر لا يجوز.

ولهذا، احنا كنطلبو منكم بكل إيمان وبكل صدق أنكم تشوفوا هاذ الشيء أو غادي نكونو مضطرين باش نقدمو اقتراح قانون في هاذ الموضوع، لأنه لا يجوز نبدواو نرميو الناس بهاذ.. كين قوانين اللي حصل دار شي حاجة يمشي للمحكمة، ولكن ما نعموش على أن الناس الأمن، ما الأمن، هذه كلمات فضفاضة لا نقبلها.

السؤال لما درتو، كنت كنتظر تجيونا بجديد واحنا غادي يكون عندنا عودة للموضوع وغادي ندقو أبواب ديال مؤسسات أخرى في هاذ الموضوع لأنه موضوع مهم جدا، وهاذ الشيء ديال الرسوم الجمركية اللي كتذاكروا عليه، راه ما كاينش رسوم جمركية، هاذ الشيء مفتعل، ما كاينش رسوم إذا لم تؤد الواجب، آش كتقدموا من خدمة باش تفرضوا الرسوم؟ الرسوم مقابل خدمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير، وهو باش نخيدو واحد الطبقة اللي كتدخل على الخط؟ ثانيا، اللي هو سؤال إستراتيجي، واش كاين مخطط إستراتيجي اللي غادي يعالج لنا هاذ الاختلال؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم، في الواقع اللي فيه جوانب متعددة، أولا من الضروري في ذلك أننا نضبطو شوية الأرقام. لما كنتكلمو على السكن الاجتماعي، السكن الاجتماعي تسمية، علامة، إن صح التعبير، السكن الاجتماعي هو 250 ألف درهم، هو الشقة ديال 250 ألف درهم، بالطبع السكن الاجتماعي أصبح كيغني عند عامة الناس كل المنتوجات كما كانت اللي كهم السكن الاجتماعي، فبالثاني الرقم اللي أعطيته والعدد اللي أعطيته في سؤالكم ديال 120 ألف سنويا هو ربما رقم اللي كيأكد على الحاجة الإضافية اللي كتطرح اليوم بالنسبة لجميع أنواع السكن، ماشي السكن الاجتماعي، هذا مسألة أساسية.

المسألة الثانية اللي ربما في سؤالكم مهمة هو أنه هاذ النوع من السكن، على أي حال، عرف تهافت كبير من قبل لا المنعشين العقاريين اللي وفروا وحدات كثيرة، اليوم يمكن لي نقول لكم واحد 180 ألف وحدة اللي في طور البناء (en chantier)، واحد 250 ألف اللي مطلوب فيها الترخيص، وما يزيد على مليون وحدة اللي موضوع اتفاقية اللي منصوص عليها في القانون المالي، اتفاقية مع وزارة السكنى ومع وزارة المالية، بمعنى أنه هاذ المنتج هذ يمكن، حقيقة، في السنوات القليلة المقبلة أنه يلبي واحد الجزء كبير من الطلب.

الآن من يستفيد من هاذ السكن؟ واش الفئات اللي هي مستهدفة، أساسا أي الفئات الضعيفة، الفئات اللي يقلل الدخل ديالها على واحد جوج مرات من الحد الأدنى ديال الدخل أم أن هناك فئات أخرى التي تستفيد؟ نحن بصدد القيام ببحث، يبدو أن كاين واحد النسبة ديال التلاشي، نسبة ديال هاذ الوحدات اللي كتمشي لناس الآخرين، إذا كانت في حدود معقولة 5 أو 10% هاذ الشي يحتمل، إذا كانت أكثر من ذلك معناه أن الفئات المستهدفة ما كيمشيش لها، ولكن حتى في حالة التلاعب، أعتقد أنه إذا كان تهافت على هذا المنتج معناه أن الناس كاين إقبال عليه، وإلا حتى هاذوك اللي غادي يميشو يديروا المضاربة في هاذ الشأن هذا ما غادي يميشو يعملوه.

الآن احنا ما كنوقفوش على هاذ الحد كما قلت لكم، السكن الاجتماعي، السكن المنخفض التكلفة، سكن الفئات المتوسطة، السكن المعد للكرء،

أولا، نشكر السيد الوزير الذي لبي الدعوة وحضر للجواب على سؤالنا الوحيد مشكورا، وهذا يدخل في إطار الحكامة المطلوبة.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، أولا يدخل سؤالنا في إطار المشروع العام الذي تقوم به وزارتك والحكومة ككل في إطار دعم السكن الاجتماعي، قانون المالية 2013 نعلم أنه جاء بأشياء جديدة خاصة بهم الطبقة المتوسطة واللي فعلا كاين واحد الملاحظة أساسية كنسجلوها أن الطبقة المتوسطة امشأت في القانون المالية حتى الناس اللي تيشدوا 15 ألف درهم، معنى هذا كان المعيار اللي معتم، خاصة في المندوبية السامية للتخطيط اللي كان عندنا وهو 5000 أو ما يقارب ذلك، معنى هذا كاين خطوة في هاذ المستوى اللي هو مستوى عالي.

ولكن كنبقى إشكاليات خاصة في هاذ الجانب ديال الرفع إلى 6000 درهم، علما بأن المغرب ماشي كمشي واحد على مستوى التراب، هذا ممكن مراعاته خاصة في هذا الشق اللي هو عندنا الدار البيضاء، الرباط، فاس، ماشي بحال المناطق الأخرى، هذا ربما فيه...

لكن بالنسبة للشكل الدقيق جدا فيما يرتبط بالسكن الاجتماعي نلاحظ، السيد الوزير، أن الرقم المقدم ربما العجز الذي من خلال تصريحكم في إحدى الصحف أنه ما يزيد على 480 ألف ديال وحدة سكنية وربما نضيف لها كذلك حتى بالنسبة للناس اللي استفادوا من السكن الاجتماعي ولكن ظلت هذه المساكن بأنها مغلقة، تقريبا 800 ألف، إلى غير ذلك، هذا يعطينا واحد الأمور لكي نتحدث بشكل مباشر.

أولا، السيد الوزير، هذه المساحة ملي كنتكلمو على 50 متر وخاصة لدى العائلة المغربية الولودة أنه كافي، احنا نتطلبو إلى كان ممكن هاذ 50 كيفاش تعدل إلى 70 على الأقل.

ثانيا أن مبلغ 25 مليون كنعرفو بأنه خاصة اللي هو موجه للطبقة اللي كتعاني الهشاشة أنه فيه ما فيه، كنعرفو بأنه هو الأصل ديالو 14 اللي كيستافد وهو المنعش العقاري، 10 ديال الملايين، معنى هذا أنه خاصة حتى في FOGARIM⁵ اللي كتطلبو أنه يدفع واحد 5 ديال الملايين للبنكة راه تنلقاو أن الناس عاجزين على هذا.

ولكن كنعرفو أن جملة ديال الناس الميسورين هما اللي كيستافدوا لأن كاين عندنا البطاقة مهمة، خاصة الورقة الإدارية اللي كتبين بأن الإنسان ماعندوش التملك أنه تنلقاو الناس كاين اللي في طنجة، كاين اللي في الشمال، كاين اللي في الجنوب وكتلقى عندو كيستافد من هاذ السكن وهو اللي تخلق جزء من الإشكال الحقيقي اللي هو 800 ألف سكن، خاصة ملي كيزيد القانون ديال الكراء تيعقد العملية وكتبقى هذه المساكن بأنه كذلك مغلقة.

ولذلك، أختم بسؤال أساسي في هاذ العملية هاذي، واش ما يمكنش نضبطو بشكل من الأشكال الناس اللي يستافدوا بواحد الوتيرة متكررة،

⁵Fonds de Garantie des prêts destinés au logement au profit des populations à Revenus Modestes et/ou non réguliers

وإنما خصهم مشاريع كبيرة.
ونتمنى في المستقبل إن شاء الله الحد من هذا الخصاص لأن البرنامج الحكومي جاء بتقليص العجز إلى 50%.
نتمنى لكم التوفيق والحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، هناك رد على التعقيب؟

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

فقط للتأكيد على أنه فعلا هاذ المجهود الآن يبذل، وكنت بصدد القول بأن هناك مشاكل، هناك سلبيات اللي يتعين التغلب عليها، ذكرت المسألة ديال (Noir)، ما يقدم خارج الإطار الرسمي ماديا، في السكن الاجتماعي قليل، شبه منعدم، لماذا؟ لأن ما كاينش فائدة حتى شي طرف أنه يكون هاذ الجزء الغير مصرح به. في أنواع أخرى فعلا موجود لحد الآن ويتعين محاربته.

هناك كذلك ضرورة أننا نخترمو دفاتر التحملات، بالخصوص من قبل المنعشين، احنا بصدد الآن مراجعة دفتر التحملات اللي كاين في السكن الاجتماعي، لأنه غادي نوضعو دفتر تحملات جديد بالنسبة للسكن المتوسط، ننتظر أنه تصادقوا على القانون المالي من أجل أننا نمر إلى هذه المرحلة.

بمناسبة وضع دفتر التحملات بالنسبة للسكن الموجه للفئات المتوسطة، سنراجع دفتر التحملات، لأن فعلا هناك مشاريع اللي ما تتحترمش 100% الدفاتر ديال التحملات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عوائق في المسار السكني اللي احنا كنعرفوه، نسعى إلى التغلب عليها باش نوصلو لهاذ 170.000 وحدة، اللي هي غادي تمكنا أننا نقلصو من العجز السكني.

من دون شك في ذلك ما غاديش تكون الأمور صافية 100%، لكن أعتقد أنه على أي حال سيساهم هذا الأمر في تحسين المستوى المعيشي والمستوى السكني ديال فئات عريضة من المجتمع المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، السؤال الأول حول تربية المواشي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري، تفضل.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

البناء الذاتي أي التجزئات، كل هاذ الأنواع هي التي نطمح إلى أننا نقلصو بها العجز السكني اللي كاين الآن اللي هو ديال 840 ألف، ماشي 480 ألف، 840 ألف وحدة من أجل أننا في الخمس السنوات المقبلة، أي من هنا لـ 2016 نقلصوه بنسبة النصف. مشاكل، نقائص في ذلك من دون شك، نسعى إلى التغلب عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أولا، السيد الوزير، نشكركم على المجهودات الكبيرة في هذا المجال، في مجال العقار، في مجال السكن الاجتماعي، السكن عموما وفي مجال السكن الاجتماعي.

ونؤكد على أن هناك، الحمد لله، كاين واحد النظرة تفاؤلية للمستقبل، خاصة أن مجموعة من التقارير الدولية على الأقل التقرير ديال مجموعة أوكسفورد للأعمال والتقرير ديال المكتب الدولي للذكاء الاقتصادي يؤكدون بأن العقار في المغرب ينتظره مستقبل واعد رغم تداعيات الأزمة الاقتصادية، ولكن نرجو أن هاذ التفاؤل ينعكس على الطبقات الضعيفة ذوي الدخل المحدود وكذلك الطبقات الوسطى.

تعملون كذلك، السيد الوزير، أن المصاريف ديال السكن تمثّل واحد 40% من المصاريف الإجمالية، خاصة لدى الطبقات الوسطى، وتناكّدو على مجموعة من المسائل في إطار الحكامة:

- أهمية تكريس الشفافية في هذا القطاع؛

- محاربة (Noir)، وأتم تعلمون ذلك؛

- مراجعة ومدارسة هوامش الربح الذي يتحصل عليه المنعشون العقاريون؛

- ضرورة إعادة النظر في دفتر التحملات الخاص بالسكن الاجتماعي عبر سن مقتضيات كفيلة بجودة وسلامة البناء، وهذا إشكال أتم تعلمونه؛

- كذلك -كما ذكرتم- تشجيع التعاونيات السكنية ودعمها لتكون قاطرة للقطاع، خاصة أن هذا العمل التعاوني في بعض الدول الأوروبية يمثل 17% بخلاف المغرب لا يتجاوز 1%؛

- كذلك دعم المقاولات الصغرى في مجال العقار، الذين ينتجون عدد قليل من المساكن، على اعتبار أن هاذ لفائدة الطبقات الهشة والمتوسطة، بخلاف المنعشين العقاريين الكبار الذين لا تستهويهم هذه المشاريع الصغرى،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لا يختلف اثنان على الجهود الجبارة التي قائمة بها الدولة وقاموا بها الحكومات السابقة والحكومة الحالية في تنمية الأقاليم الجنوبية.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، من بين الجهود الجبارة والتي نشيد بها ونهنتكم، السيد الوزير، الجهود التي قائمة بها وزارة الفلاحة، ولاسيما في هذه السنة بالضبط أو هاذ السنوات الأخيرة، بحيث أنه هذه السنة - الحمد لله - بالنسبة للجهات الثلاثة أو بالنسبة لجهة كلميم-السارة بالضبط، كل ما يخص تربية الماشية متوفر، أعلاف، نقط الماء، يعني لأول مرة نشهد في التاريخ أنه الأعلاف شاطت عندنا في بعض الأقاليم، وهذا نشكركم عليه، السيد الوزير، ونشكر المصالح التي تابعة لك، ولاسيما المديرية الجهوية ولاسيما مديرية حمّة كلميم السارة.

السيد الوزير، نعرفون أن الاقتصاد في الأقاليم الجنوبية يعتمد أساسا على تربية الماشية، هو الركيزة الأساسية ومن بعدها يجي الصيد البحري، هناك أقاليم، جل الأقاليم تعتمد على تربية الماشية، وهذا يتطلب منكم، السيد الوزير، ومن الحكومة ككل تعطي اهتمام مهم لهذا المجال، ولاسيما تربية الإبل، التي الكسابة أساسا يعتمدون عليها والناس مهتمة بها ولكن في هذه الآونة الأخيرة بدا بيان واحد التراجع فيما يخص تربية الإبل، لأن الناس ما تلات تستطيع تجميعها من برا، الناس ما عندها الإمكانيات المادية باش تشرها لأنها لحقت واحد الثمن غالي.

لهذا، السيد الوزير، نسألكم: ما هي الإجراءات المستعجلة التي تقوم بها الحكومة من أجل دعم تربية الماشية وخصوصا تربية الإبل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

أود التأكيد بداية على أن الحكومة تولي عناية خاصة لتربية الماشية بالمناطق الجنوبية بالنظر للدور ديالها الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق.

وفي هذه السنوات الأخيرة، وقفنا على مساعدات مربّي الماشية بهذه المناطق عبر برامج متكاملة تتمحور حول بالخصوص كما جاء في كلامكم، السيد المستشار المحترم، توفير الأعلاف والتأطير الصحي وتوفير المياه لتوريد الماشية.

فعلى سبيل المثال في 2012، هاذ السنة التي كان اشوية الحال مزير من الناحية ديال الشتاء، تعطّات 63 مليون ديال درهم التي اخذنا 423 ألف قطار من الشعر والأعلاف المركبة وتم التوزيع ديالها بالثمن ديال 200 درهم، كايين 18 أو 19 مليون درهم لتحمل مصاريف نقل الأعلاف، وكايين 32 مليون ديال درهم لتوريد الماشية وفيها اقتناء 24 شاحنة صهرجية و320 صهرج بلاستيكي وتشغيل الشاحنات الصهرجية، وإحداث 41 نقطة ديال الماء.

كل هذه كانت الحمد لله في أثر الجفاف واحد العملية ديال الحكومة التي هي جد مهمة والتي أعطت واحد الأثر إيجابي على المناطق الجنوبية وبالخصوص المنطقة التي تنتمون لها السيد المستشار.

على مستوى التأطير الصحي البيطري، تستفيد هذه المناطق كل 6 أشهر وبالمجان من حصص كافية لتغطية حاجياتها من الأدوية البيطرية المضادة للتسمات المعوية والطفيليات الداخلية والخارجية والجذري.

وأعطي كمعلومة أخرى مهمة بخصوص القطاع ديال الإبل التي أكدتم عليه في سؤالكم، بأنه اتخذت إجراءات مواكبة، لأن عندنا واحد العقدة ديال الشراكة مع الجمعية ديال الإبل، بأنه اتخذت واحد الإجراءات في إطار صندوق التنمية الفلاحية كهم الدعم ديال شراء النوق الحلوب من أجل تحسين النسل، وبناء إسطبلات حيث تم إعداد المرسوم والقرار المتعلق بهذه الإعانات، سيتم قريبا إدراجها في قنوات المصادقة المعمول بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة أنه احنا قلنا عن الجهود الجبارة قامت بها وزاراتكم، لكن احنا، السيد الوزير، اللي كنبالو به هو أنه فيما يخص بعض المشاكل تقع في تربية الماشية في هاذ السنة بالضبط، في هاذ الشهور الماضية وقعت لبعض الكسابة من أصحاب تربية الماشية ضاعت لهم ماشيتهم بسبب الفيضانات في أمكالة، يعني مئات من الأغنام، ربما وصلت لألف راس من الغنم، ربما ما استطاعوش يوصلوا للإدارات المركزية لبعده المسافة، وابقوا الساكنة ضايعين، نغيوك تشوف لنا هاذ الحالة ديال هاذوك الناس.

كذلك بالنسبة لتربية الإبل، الإبل عندها علم خاص بها، عندها ناس خاصين بها، ولكن إذا ما شجعناش الشباب ودعناهم باش يمشيو لهاذ الميدان، راه من هنا للقدام ما غادي نلقاوش اللي غادي يري لنا الإبل، لأن اللي ماشيين فيه غير الناس الكبار، إذا ما شجعناهم في إطار دعم التعاونيات وخلق تعاونيات صغار باش يشريو الإبل وتكون عندهم إمكانيات باش يبقى هاذ الميدان عندنا محتمين به.

كذلك، السيد الوزير، احنا اسمعنا بأن هناك دعم، يقال بأن هناك

السؤال الثاني موضوعه المشاكل المرتبطة بالوعاء العقاري اللازم لتنزيل مخطط المغرب الأخضر. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بنطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

بمبادرة ملكية حظي القطاع الفلاحي بمخطط المغرب الأخضر، هاذ الإستراتيجية التي انخرطوا فيها الفلاحة بقوة، وانخرطت فيها التنظيمات المهنية دياهم، لأنهم تيعتبروها خطة محكمة، كفيلة بتطوير القطاع الفلاحي وتقويته وتنويعه، والرفع من قدراته الإنتاجية والتنافسية، خصوصا مع اعتماده الأسلوب التشاركي في تنمية السلاسل بين الحكومة والمهنيين.

السيد الوزير المحترم،

إشكالية تعدد الأنظمة العقارية في بلادنا ظلت دائما أكبر عائق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا لدى مستغلي الأراضي التي هي في ملك الدولة الخاص وأراضي المجموع أو أراضي الجماعات السلالية، حيث خلقت واحد التخوفات كبيرة لديهم على الاستثمارات المنجزة من طرفهم.

احنا نعلم جميعا، السيد الوزير، بأنه ملك الدولة الخاص للأراضي الفلاحية هو من اختصاص وزارة الاقتصاد والمالية، كذلك أراضي المجموع أو أراضي الجماعات السلالية من اختصاص مديرية الشؤون القروية التابعة لوزارة الداخلية، ولكن الفلاحة، السيد الوزير، يتطلبوا منكم إيجاد حلول، لأنه قاموا باستثمارات مهمة في إطار هاذ الإستراتيجية، وهذه حكومة متضامنة، خصوصا وأنهم عندهم استعداد كبير لإيجاد حلول مناسبة للجميع من أجل تسوية هاذ الوضعية التي في الحقيقة كتحد من الاندفاع في الاستثمار في القطاع الفلاحي لدى هذه الساكنة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالفعل كتشكل الضيعات وتجزئ الأراضي الصغرى ديال الضيعات وتجزئ أراضي الفلاحة من أهم الصعوبات التي كتواجهها الفلاحة ديانا، أنا متفق معك السيد المستشار المحترم، والفلاح الصغير هو في صلب الإستراتيجية ديال مخطط المغرب الأخضر.

فأولا جئنا ببعض الحلول، من الحلول الأولى هي تبني التجميع كآلية لتجاوز هذه الصعوبات، في إطار عقود بين الجمع والمجمعين. القانون المتعلق

شراكة بينكم وبين وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية التي احنا نشكروها، لأنها قائمة بمجهودات كبيرة في مجال التنمية، صندوق خاص ولكن هذا الصندوق احنا ما فتنا رايانه، الناس تتساءل عن ذاك دعم الإبل التي غادي تجي من برا، ابنتو مركز مهم في الجنوب، مركز للمعالجة الصحية ولكن هذا المركز مازال ما اشتغل، قالوا لنا بأن هناك خاص الترقيم، الترقيم باقي ما كان، خصكم، السيد الوزير، تعجلوا لنا بهذه النقطة، لأنها أساسية ومهمة.

واحنا ابغينا الناس، لأن هي العمود الرئيسي والمهم في القطاع هو أنكم تشجعوا الشباب وتدعموهم وتدعموا التعاونيات، وتدعموا الجمعيات باش حتى الشباب راه عاطل عن العمل وباغي يمشي لهذا الميدان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو فعلا قمنا بخلق واحد المركز للمعالجة الصحية التي غادي يكون في أقصى أقاليمنا الجنوبية، باش ما تبقاش واحد النوع من الفوضى، كين واحد العدد ديال الإبل دابا التي كيدخل من المناطق الجنوبية والتي هو غير مرقم وما كتعرفوش سلامته الصحية. فبغينا الناس التي ابغوا يستوردوا ولا ابغوا يجيبوا هاذ الإبل، خصهم يجبو لهادك المكان ويجلسوا ويديروا فيـه (la quarantaine) ونشوفو الحالة الصحية دياهم، ويتعمل لهم الترقيم باش يخرج، إذا خرج شي حاجة في المناطق الجنوبية ولا داخل البلاد التي ما عندهاش الترقيم، في المستقبل راه ما غاديش تكون، يعني غادي يكون قانون التي يخليها ما عمرها ما توصل إن شاء الله.

ولكن احنا في إطار الاتفاقية التي عاملين مع السلاسل ديال الإنتاج والعقدة ديال البرنامج، غادين نمشي للترقيم وللتأطير الصحي للقطيع، غادي ندعمو برامج البحث والتنمية لأنه الإبل راه حتى هو بحال البقر، وحتى هو خصنا نحسنو له النسل ديالو ونظلعو له من الإنتاجية ديالو.

وغادي نحسنو المراعي والإنشاء ديال نقط ديال الماء، وهاذ الإشكالية التي كاينة في هاذ الشي ديال الرعي الجائر التي واقعة في المناطق الجنوبية، غادي نلقاها حتى هي حلول إن شاء الله باش يكون هاذ الشي منظم وماشي التي اقبط الإبل ديالو يهزو ويمشي فين ما حطو، خصنا نلقاها لهم النقط التي فين يتجمعوا والتي تكون فيه العلف الكافي، ويكون واحد النظام، هذا احنا كتعرفو الإخوان في الجنوب بأنه القيمة التي كيغطيها للإبل، وهاذيك القيمة راه في العين ديانا كذلك باش نبلوروها وتكون كذلك داخل مخطط المغرب الأخضر إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تأنسيفت الحوز 80 ألف ديال الفلاحة جالسين فوق عقار اللي هو في ملك الدولة الخاص من أراضي فلاحية وتيتوفروا على إمكانيات جد مهمة، والدولة قامت بمجهودات كبيرة، استصلاح هذه الأراضي وجلب المياه من بعيد، واليوم مطالبين من طرف مديرية الأملاك المخزنية، بعد ما انخرطوا في هاذ إستراتيجية المغرب الأخضر وقاموا بتطوير سلاسل الإنتاج مبرمجة بالنسبة لهاد السلسلة بهاذ الجهة، ومطالبين اليوم بالإفراج.

السيد الوزير، احنا نتطالبو بتأمين الاستثمارات ديانا وتأمين هاذ المخطط بنفسه، رغم أنه هاذ الوضعية ديال العقار راه الناس عشرين السنين وهم فوق هاذ الأراضي واخذاو عليها قروض واخذاو عليها دعم واخذاو عليها.. يعني المجهودات ديال الفلاحة راه عندكم، السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

هو هاذ المشروع ما عندي علم به أو les détails عليه، ولكن اللي يمكن لي نقول لك أنه في الأغلبية ديال الأوقات هاذ الأراضي اللي كيتطلب (Domaines) باش تسترجعها باش تعاود تكرمها لأنه كانوا أراضي اللي هي يعني مكربة على المدى القصير ديال عام ولا عامين والناس ما عملوش فيها استثمارات وابقا هذيك الأراضي غير منتجة.

إذن طلباتها أراضي الدولة باش تاخذ هاذيك الأراضي وعملات لها واحد طلب العروض في le cadre ديال مخطط المغرب الأخضر وباش هكذاك يقدرنا يبلصيوهم على 17 عام أو 20 عام أو 40 عام، باش يقدرنا يكونوا استثمارات كبيرة وطلبنا من الناس اللي كاريين هاذيك الأرض، إذا كانت عندهم نوايا حسنة ديال الاستثمار ويزيدوا بهذا راه مرحبا بهم.

إذن أنا لا أعرف جيدا، ولكن كنعرفك بأنه، السيد الرئيس، تهتم كثيرا لأنك رئيس الغرفة الفلاحية ديال مراكش وبالمشاكل ديال الفلاحة، أنا مستعد نستقبلك ونشوف هاذ المشاكل اللي مطروحة على الفلاحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث موضوعه إشكالية ضم الأراضي من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد الحسن العواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بهذه العملية تعرفون بأنه مر الإصدار ديالو بتاريخ 17 يوليوز 2012 ووقت المصادقة كذلك على المرسوم ديال 2.12.490 اللي كيحدد السلطة الحكومية المكلفة بالمصادقة على هاذ المشاريع ديال التجميع.

وكذلك عملنا قبل من هاذ الشيء كله، درنا واحد النظام تفضيلي خاص بمشاريع ديال التجميع، أنه الإخوان اللي عندهم برنامج ديال التجميع في هذاك الشيء ديال صندوق التنمية الفلاحية كنتعطيهم إمكانيات أكثر في التمويل وفي الإعانات، وكذلك في الدعامة الثانية ديال الفلاحة التضامنية دخلنا القضية ديال التجميع اللي هي تحارب الفقر في هذه المناطق.

الوضعية الحالية أنه 134 مشروع للدعامة الأولى، منها 47 مشروع في طور الإنجاز حصل على شهادة ديال التجميع، و56 مشروع متعاقد عليه، و31 مشروع في طور تهيء اتفاقية التجميع.

ويمكن إبراز انخراط الفلاحين الصغار في هذه المشاريع من خلال المعطيات التالية:

- أنه بالنسبة للمشاريع المتعلقة بسلسلة الإنتاج النباتي، 65% من الفلاحين المجمعين اللي ما كنتعدها الاستغلالية دياهم واحد 10 هكتار: 2948 فلاح، و33% من المجمعين لا تتعدى استغلاليتهم 5 هكتار يعني واحد 1094 فلاح من الناس اللي وقعوا اتفاقية التجميع.

- وبالنسبة لصغار مربى الماشية، تقريبا 62% من الفلاحة اللي تم التجميع دياهم، 62% ما كنتعدها القطيع دياهم 5 ديال الرؤوس، وهم تقريبا 8000 فلاح.

كل هاذ البرامج مهمة، وهاذ الآلية ديال التجميع هي آلية مهمة، مع فعلا كذلك خصنا نفكر في الأمن الغذائي، أنه خاص أراضي فلاحية في مستوى باش يقدرنا يستثمروا بها الفلاح ويجيبوا الجواب على الإشكالية ديال الأمن الغذائي.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بنطال:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب دياكم. واحنا نتعرفو جميع بأنه هاذ الأرقام اللي مبرمجة في إطار المخطط المغرب الأخضر ديال 2010 ربما قربنا لها، واحنا في السنة الثالثة أو الرابعة، عارفين المجهودات المبذولة تقريبا راه قربت من 80%، يعني كل ما كان مبرمج راه وصلنا له.

الإشكالية اللي عندنا، السيد الوزير، هي الأنظمة العقارية، الأنظمة العقارية احنا كمنهين وكمتلين للأسرة الفلاحية جهويا ووطنيا، ابغيناكم، السيد الوزير، لأن هذا القطاع نتعرفو جميع المجهودات اللي بذلتو فيه، والنتائج اللي تحققت اليوم.

الفلاحة الأمل دياهم لمستغلي الأراضي واحنا بالأمس شغنا معاناة الأرامل انتاع الأراضي السلالية واليوم تنعيشو في جهة، مثلا جهة مراكش

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

اعتمدت الدولة في السنين الأخيرة قوانين جديدة لتدعيم مشروع الإصلاح الزراعي، حيث أرست سياسة جديدة لضم الأراضي من أجل تعبئة العقار وتطهيره وجعله صالحا للاستثمار. إلا أن هذا القانون المنظم لعملية الضم سن مجموعة من الإجراءات المسطرية التي أصبحت تتخللها العديد من الصعوبات، من شأنها أن تعرقل عملية الضم، وبالتالي تفشل العملية وتبقى ملفات الضم عالقة في غياب أي حسم من طرف الإدارة الوصية.

السيد الوزير،

إلى متى ستبقى إشكالية ضم الأراضي معلقة؟ وهل الوزارة تتوفر على منظور جديد على المدى القريب من أجل إدخال تعديلات على المقتضيات المسطرية المتبعة الآن فيما يخص مبدأ الضم؟
شكرا السيد الوزير. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

العملية ديال ضم الأراضي الفلاحية من أهم المشاريع ديال التنمية التي كنعتمد عليها الوزارة لإنجازها في أحسن الظروف، لأنه هاذ الشي غادي يجيب لنا تحسين البنيات العقارية، وغادي يجيب الرفع من الإنتاجية والحد من الهجرة القروية.

ووعيا منا بهاذ الإشكالية، جبنا مشروع والآن تم إصدار القانون ديال 14.07 الخاص بالتحفيظ العقاري والذي يهدف إلى ضمان سرعة وبساطة نظام وإجراءات التسجيل وتعزيز الضمانات لصون وتأمين حقوق جميع الأطراف.

للإشارة، هاذ العملية ديال الضم خصها واحد عدة دراسات تكون تقنية وطبوغرافية وقانونية وعقارية لجميع البقع المعنية، ويعني مع الأسف دائما كيشكل غياب الفلاحين عند إنجاز البحث القانوني المتعلق بوضعية البقع المشمولة بالضم أو الرفض ديال البعض منهم أحيانا أو الانتقال من البقعة الأصلية قبل الضم إلى بقعة جديدة ممنوحة لهم بعد الضم، من بين أهم المشاكل التي كنعرض لها هاذ العملية ديال الضم مما يزيد نوعا ما من طول مدة الإنجاز ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب؟

المستشار السيد حسن العواني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديا لكم والتي من خلالها فهمنا على أن هناك عمل جاد للوزارة من أجل التنمية القروية ومن أجل صون الحقوق وتسهيل التسجيلات.

صحيح أن جميع الفلاحين أو المعنيين بهذا المشروع، استحسنوا الفكرة في بدايتها ووافقوا عليها وكانوا ينتظرون منها الكثير، لكن، السيد الوزير، هاذ المشروع ربما بدأ منذ ما يتجاوز 16 سنة، إلا أنه لحد الآن ربما ليست هناك أي موقع من المواقع التي تباشر فيها العملية قد نجحت 100%.

أكثر من هذا على أن هناك أماكن التي استغرقت العمل فيها ما يزيد على 16 سنة، كذلك هناك واحد المادة أعتقد هي المادة 4 مكرر من القانون ديال الضم التي تمنع كليا على صاحب الملك أن يفوت العقار أو يكرهه أو يرهنه، بمعنى هذا أن الإنسان الذي دخل في هاذ العملية عليه أن يصوم عن التصرف في ممتلكاته، يعني إنسان 16 سنة وهو كيتسنى تنتهي العملية عاد يمكن له يفوت أو يكره.

آلا ترون، السيد الوزير، على أن هذا كثير جدا؟ لا يعقل أن الإنسان كملك قطعة أرضية ويبقى كيتسنى 16 سنة باش يتصرف فيها، يعني تصرف المالك في ملكه، لأنه هاذيك المادة يعني كتحيل دون ذلك.

أكثر من ذلك، اللجنة المختلطة التي كتكون في الضم، كتكون من رئيس الدائرة أو القائد وممثل الفلاحة ومن القاضي ومن غيره من الممثلين ديال السكان، لما كيكي القائد لمنطقة معينة خصو سنة باش يعرف الواقع ديال الواقعة ديال الضم ويعرف الإشكاليات ديالها، يالله هو كيفهم واحنا كنعقلوه، إذن خصنا يجي قايد واحد آخر عاود نتسناو سنتين أخرى باش يفهم.

لهذا كنعقلوه لكم، السيد الرئيس، كنعتمد على أنه أن الأوان بأن هاذيك المسطرة المتخذة الآن لم تعد صالحة، يجب التفكير فيها وإصلاحها حتى تكون موازية مع مصالح الفلاح ومصالح المستفيد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو رغم هاذ الصعوبات كلها، راه اقطعنا أشواط هي جد مهمة، بحيث أنه الأراضي التي كتشمل الأراضي السقوية والبورية، l'objectif كان 768 ألف هكتار، وصلنا لـ 86% من المساحة المعنية، تعاملات فيها المصادقة النهائية والنشر بالجريدة الرسمية، يعني 659 ألف هكتار التي تعملت لها هاذ l'opération ديال الضم، وتم تسليم البقع الجديدة للفلاحين والشروع

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

بداية أود الإشارة إلى أن الحكومة قد التزمت في برنامجها باعتماد مقارنة محالية وتشاركية وتعاقدية في إطار مشاريع مندمجة للنهوض بالقطاع القروي. من المبادئ الأساسية التي كتبت عليها السياسة العمومية لتنمية المجال القروي، يمكن لنا نذكر الفلاحة محور لإعداد وتنفيذ المشاريع بالعالم القروي، ذلك أن مخطط المغرب الأخضر يتضمن إشكالية أفقية تهم التنمية المندمجة بالعالم القروي، سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية والتجهيزات أو المرافق الاجتماعية.

كان كذلك اعتماد مقارنة المشاريع المحلية التي تستجيب للحاجيات الحقيقية للسكان التي يتم تخصيصها على الصعيد المحلي باعتماد مقارنة تشاركية.

وكان اعتماد إنجاز المشاريع على مقارنة تعاقدية، يساهم فيها كل الفاعلين، سواء على الصعيد المركزي أو الترابي، والحكومة عازمة على الشروع قريبا في تفعيل المضامين دال إستراتيجية تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الممس:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير، ابغينا توضيح أكثر، لأن آن الأوان باش توضعوا واحد الخريطة لتصحيح الوضع بالعالم القروي، مع إقرار العدالة والإنصاف في توزيع هذه الحصص.

ابغينا نوضحو للمواطنين، السيد الوزير، الحصص اللي غادي توزع على الأقاليم دبال المملكة وتعطيوها لنا بأرقام، كل إقليم أشنو الحصة ديالو، وأشنو هي المعايير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العالم القروي يختلف من جهة إلى ومن مكان إلى مكان، لأن إقليم أكادير ماشي هو الإقليم دبال مراكش، إقليم مراكش ماشي هو إقليم تازة، إقليم تازة ماشي هو إقليم.. إذن هناك واحد المجموعة من المعايير.

احنا بكل صراحة ملي كنوصلو لهاذا القطاع دبال العالم القروي كنبقى مندهش، واش الحكومة فكرت تدير واحد اللجنة؟ أو رئيس الحكومة كيغرف جيدا العالم القروي، ماذا يعني العالم القروي؟ يعني مرت موجه من الثلوج وابقوا الناس معزولين في مجموعة من المناطق بالعالم القروي، كأفكو وباب بودير وملال وأجدير، مجموعة..

في تبيء الملفات النهائية بالنسبة لحوالي 70 ألف هكتار، وكذلك لم يتبق في طور الإنجاز يالله بقات 38 ألف هكتار.

هذا رغم من كل هاذ التحسنات، أنا متفق معك، السيد المستشار، بأنه لابد من إعادة النظر في هاذ الشيء كله دبال الأراضي اللي يمكن تخصص الميدان الفلاحي، كيفاش يمكن لنا نديرو تبسيط المساطر، كيفاش يمكن تكون الليونة، كيفاش يمكن التعامل باش الفلاح يملك في الأرض وتكون عندو إمكانيات، ونعطيوه إمكانيات أنه خصو يملك فيها، يعني في أحسن الظروف، معلوم إذا كانت ديالو، باش إذا كان القانون يسمح به، لأنه مهما تملك، ومهما كانت الأرض يقدر اسميتو ولا ياخذ قرض ولا يدخل عوامل الإنتاج، ولا الإنتاج يتحسن. فغادي تكون إن شاء الله نتمنى في السنة المقبلة 2013 نظرة شاملة لإعادة الهيكلة ديال هاذ الشيء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه معايير وحصص توزيع الدعم المخصصة للتنمية القروية. فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحفيظ أحيث:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار تحقيق الاندماج والانتقائية في تدبير التنمية القروية باعتبارها أولوية إستراتيجية في سياسة الدولة، تروم النهوض بالعالم القروي من الناحية الترابية والبشرية على أساس الشمولية والعدالة والإنصاف، تطبيقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، الذي يقول في إحدى خطبه: "وإننا في مجال التنمية لنولي أهمية خاصة للتنمية القروية، باعتبارها أساس التنمية الشاملة".

وانطلاقا من التعهدات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي والمتعلقة بالرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية والجبلية كرافعة تمويلية تساهم في تمويل المشاريع الترابية القروية المندمجة لتصل برسم مشروع قانون المالية لسنة 2013 إلى 1,5 مليار درهم سنويا، موجهة للعالم القروي والمناطق الجبلية المعزولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموع المناطق القروية في بلادنا.

فإننا نسألكم، السيد الوزير: ما هي المعايير المعتمدة في توزيع حصص الدعم المخصص للعالم القروي، خاصة أن هناك مناطق في المغرب العميق تعاني الخصاص والفقر والهشاشة، مما يجد من إمكانية الاستفادة من حقها في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات العمومية؟ وشكرا السيد الرئيس.

تخرج في وقت واحد يعني من المشاكل التي كنتعيش فيها، وكين كذلك المناطق ديال الواحات التي حتى هي عملت لها دراسة إستراتيجية لأن حتى هي مناطق ديال بؤر ديال الفقر التي هي اشتغلنا عليها.

وهاذي أسبوعين فقط باش دازت في المجلس الحكومي، أنه الإدارة تعطت لوزارة الفلاحة باش تكون عندها واحد الإدارة ديال هاذ الشيء ديال التنمية القروية والجبليّة، إذن غادي يكون المدير وغادي تكون إن شاء الله.. وغادي نبداو نخدمو بواحد الطريقة التي هي شفافة، التي هي غادي يكونونها فيها (Les appels à projets)، التي غادي نخلو باش (les projets) إن شاء الله ما كيجوش من الرباط، يهبطوا للمناطق، خاصهم يجيو من المناطق ويطلعوا للرباط، واحنا في الرباط نديرو غير (Les arbitrages) على حسب هذا. فهذا سلسلة إن شاء الله جديدة غادي نمشيو فيها معكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. نمر إلى السؤال الخامس حول وضعية البحارة المزاوولون للصيد البحري بالشباك العائمة المنجرفة. الكلمة للسيد بوراس، تفضل.

المستشار السيد محمد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، بطبيعة الحال هاذ السؤال كنا طرحناه في الوقت الذي كانت عنده واحد الحدة كبيرة، أي في شهر رمضان المبارك، ولكن مازال هاذ القضية ديال إخواننا البحارة كيعيشو مازال هاذيك الأزمة التي كيعيشوها، رغم أن، بطبيعة الحال، عمرنا ما شكينا في الإرادة ديالكم باش تحلوا هاذ المشكل كما حليتو عدد من المشاكل التي هي مطروحة داخل قطاع الصيد البحري.

فمن هاذ المنبر، السيد الوزير، كنسألكم اليوم وباش نور الرأي العام وننور أيضا إخواننا البحارة التي كانوا كيزاولوا بطبيعة الحال الصيد البحري بالشباك العائمة المنجرفة، والتي كما يعلم الجميع وتعلمون، السيد الوزير، على أن تم قرار وقف العمل بهذا النوع من الشباك وهو القرار الذي شرع في تنفيذه بشكل نقولو مفاجئ بتاريخ 2 غشت 2011، بطبيعة الحال تنفيذا للالتزامات المغرب باعتباره عضوا في اللجنة الدولية لحماية أسماك التونة بالمحيط الأطلسي بطبيعة الحال التابعة للأمم المتحدة.

بطبيعة الحال كذلك، السيد الوزير، تجدر بنا الإشارة في هذا الإطار إلى أن التعويض الممنوح في إطار ما يعرف بالمغادرة الطوعية الخاصة بالشباك المنجرفة قد استفاد منه فقط أرباب المراكب، في حين تم إقصاء حوالي 3 آلاف بحار للصيد الساحلي من هذا التعويض، مما عرض حياتهم وحياة أسرهم للتشرد والضياع، خاصة وأن صيدهم لسمك أبو سيف كان

هاذ المواطن هذا نرفعو عليه شوية ديال الضغط، ونفكر بكل أمانة وبكل شفافية أننا نحلوا المشاكل، لأن باش نهضروا على الطرق خاص على الأقل واحد السنة باش نوجدو الدراسات، ستة أشهر أو سنة المصادقة على هذه الدراسات، فوقاش توصل هاذ الطريق لهاذ المواطن هذا، الذي لا نلتجئ له إلا في وقت الانتخابات، إلا في وقت هذا؟

إذن خاص واحد الإرادة سياسية، السيد الوزير، واحد الإرادة واضحة، نوضحها بالأرقام، هاذ الصناديق اهضرنا مع الوزير المكلف بالحكومة يوضح للمواطنين هاذ الصناديق كلشي أشسو الدور الذي كنديرهم، وبالأرقام باش المغاربة يعرفوا كل إقليم، حتى إذا ابغاو يحاسبونا احنا كمثلين دياهم أشسو الحصة ديالنا التي جبتو لنا للأقاليم انكونو عارفين كيفاش غادي تحاسب.

إذن هاذ المواطن هذا الذي كيعيش في العالم القروي كيلعب دور، أنا كنشوفو كدور أمني، يعني خصو منح على الاستقرار ديالو في أعالي الجبال، تحت الضغط ديال الطبيعة وتحت ضغط مجموعة الأمور، إذن خاص رد الاعتبار ديالو وحفظ الكرامة، السيد الوزير.

هاذ الإرادة ابغينا نلمسوها وعدنا الثقة فيك كمسؤول، السيد الوزير، عندنا الثقة فيك بحكم التجربة ديالك في السياسة وفي الاقتصاد أنه ترفع اشوية الضغط وتخرج المواطن من العزلة، وتبني البنية التحتية، احنا عندنا 800 مليون متر مكعب مطالبة كدولة باش التحويل ديال الماء، كل المياه التي كترمي في البحر احنا كنطالبو...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

أولا ابغيت نقول بأنه أغلبية الدعم التي كان في صندوق التنمية القروية السنة الماضية، واحد الطرف كبير منه امشى لمحاربة الجفاف، واستعمل في البادية وفي نقط الماء وفي العلف وفي هذا.. وراه اعرفتو المشاكل والحمد لله أنه كانت يعني الإجابة ديال الحكومة في وقتها، لأن أول مرة ابتداء من شهر فبراير ومارس وإلا بدأت الأجوبة كنجي، فلهذا الحمد لله رغم صعوبة الوقت أنه كانت الحكومة حاضرة بالإمكانيات ديالها للتخفيف من عبء الجفاف على الإخوان التي هما في البادية.

ثانيا، الحكومة جاءت هاذ السنة باش رفعت من مليار إلى مليار ونصف ديال درهم القيمة التي كاتينة في هاذ الصندوق التي ما ابقاش فقط صندوق ديال المناطق القروية ولى صندوق المناطق القروية والجبليّة.

ثالثا، أنه كاتينة إستراتيجية التي هي موجودة وغادي تناقشها الحكومة، ديال التنمية، كين 2 استراتيجيات التي موجودين دابا، كين وحدة ديال التنمية ديال المناطق الجبليّة، يعني كيفاش يمكن هاذ المناطق ناخذوها باش

تتمناو على الله أنه قبل من يناير أو فبراير نكونو نتوصلو لواحد النتيجة باش يكون واحد التعويض نوعي لهذا العمال في هذه المنطقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل السي بوراس.

المستشار السيد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال، السيد الوزير، ما يمكنش في 2 دقائق ندخلو باش نديرو واحد التقييم على القانون ديال منع الشباك المنجرفة، وهذه قضية مرت وبطبيعة الحال هي مشروع يمكن أن نعتبره أنه سلمي بالنسبة للقطاع ديال الصيد البحري.

هنا تحكم بالإعدام على قطاع الصيد البحري في مدينة طنجة وهاذ الشي اللي كاين، الجنازة راه درناها ومازال غادي نديروها وأتم غادي تحسوا، السيد الوزير، من خلال المكتب الوطني للصيد على المداخل ديال 2011 مع المداخل ديال 2012، وهاذ الشي غادي يعطيكم واحد النظرة على ما كان يمثل قطاع الصيد البحري في مدينة طنجة، وخصوصا فيما يخص صيد سمك أبو سيف.

بطبيعة الحال احنا اليوم السؤال ديالنا واللي كنتلبلو منكم، السيد الوزير، وهو إيجاد الحلول لهذه الفئة من المواطنين، اللي إذا قلنا على أنهم ضاعوا في حقهم، راه ما كتقولوهاش هكذا وكان، راه كتقولوها بكل صراحة، أنهم ضايعين وضايعين بزاف، وكتعرفوا على أن البدائل اللي كنا كنفكرو فيها ما كايناش، ما كاينش بدائل بالعكس، العدد ديال البواخر امشاو للمغادرة الطوعية، أكثر ما امشاو المغادرة ديال الشباك، وهذا دليل على أن بدون الشباك العائمة المنجرفة ما غادي يمكنش هاذ النوع ديال الصيد يتنى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

راه غير هو خص انكونو واقعين بأنه هاذ الصيد راه ممنوع في العالم كلو، وفي البحر الأبيض المتوسط راه ما يمكنش يصيدوا بهاذ (Filets maillants dérivants)، والحكومة مشكورة جات ببرامج باش تواكب وفيه الملايير باش تواكب أصحاب القطاع، باش يمكن هاذ الناس إذا خرجوا من الصيد البحري يكون عندهم واحد التعويضات.

وهذا عمل لأول مرة تعمل في البلاد في القطاع ديال الصيد البحري، باش نقولو لواحد الفئة الله يخليك هاذي الشي ديالك راه ما يمكنش مازال

يشكل أهم الموارد السنوية التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية. ولهذا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة بشأن إنصاف هذه الفئة من البحارة التي تعيش وضعا مأساويا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون، السيد الوزير المحترم،

لا بد قبل ما نجابو على الشق ديال العمال، نذكرو بالأهمية ديال هاذ البرنامج، هاذ البرنامج اللي عملناه مع القطاع ديال الصيد البحري اللي كتذكرو بأنه أولا عملنا واحد القانون باش نمنعو هاذ الشباك العائمة المنجرفة اللي عندها واحد (Le caractère destructif)، كتجد الحوت في المناطق اللي كصيد فيهم، واللي جاء المنع ديالها بقانون اللي كنا اشتغلنا فيه داخل اللجنة الفلاحية، ومن بعد ما جاء هاذ القانون عملنا برنامج ديال التعويض، ما عنديش الأرقام هنا، أكثر من 200 مليون ديال الدرهم اللي مشات كتعويض لهاذ الناس كان 2 برامج، كاين الناس اللي بدلوا (les engins) ديالهم ديال (La pêche) باش يبدلوا ويدوزوا لواحد (La pêche) اللي هي معقولة وما كهرسش يعني الحوت، وكاين الناس اللي اضطرو باش أنهم نهائيا ما لقاش المردودية ديالهم في هاذ الصيد الجديد، وابغاو يخرجوا نهائيا وغادي يهرسو البواخر ديالهم.

تعطاهم تعويضات والحمد لله أنه هاذ البرنامج يظهر لـ (la biomasse) هي بصفة عامة لظروف مناخية تحسنت، ولكن هاذ البرنامج حتى هو عاون على التحسين، لأن كنشوفو بأنه بالخصوص في (La méditerranée) كذلك أنه الحوت رجع وكاين الصيد اللي هو في واحد المستوى جدي.

احنا في الاتفاق اللي اتفقنا مع الإخوان ديال الصيد البحري أنه أعطيناهم إمكانيات باش هما يتكلفوا بـ (les marins)، احنا كهضرو مع أرباب.. مع الأسف ما كانشاي الاتفاق كامل وجا من بعد (les marins) كيقول لك أودي احنا خرجنا واحنا وقفنا.

كانت اتصالات مع السيد رئيس الحكومة، وامشينا في هاذ الطريق بأنه هاذوك الإخوان اللي عندهم إشكالية، أنه بدا نقاش معهم، وكاين دابا حوار مع بعض النقابات وبعض (les associations) باش يتناقشوا مع وزارة الصيد البحري باش غادي نوصلو إن شاء الله لشي نتيجة في أقرب وقت إن شاء الله.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

كتعرفوا بأنه في هاذ المناطق اللي تكلم عليها السيد المستشار المحترم تم الإحداث، بأمر من صاحب الجلالة، الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، وبدأت الوكالة عملها ميدانيا باعتماد مقاربة تشاركية وعمليات عقود برامج اللي وصلت حتى لـ 2020، خاصة بالنخيل والأركان والزعفران والورود العطرية.

كما تم التركيز في المرحلة الأولى في إطار الفلاحة التضامنية على إحداث أقطاب تنغوية على مساحة تناهز 5000 هكتار، يتم تجميع الفلاحين بها على شكل تعاونيات على أن يتم في مرحلة لاحقة هاذ التعاونيات يتجمعوا في مجموعات ذات النفع الاقتصادي.

واحد الانجازات اللي هي مهمة:

أولا، إنجاز دراسات توصيفية للمناطق المعنية، تعاملات واحد (l'étude stratégique) على يعني أشنو خاص ديال التنمية في هاذ المنطقة، وهاذ الدراسة إن شاء الله غادي تمشي لهذا (Le comité stratégique) اللي هو كين اللي فيه رؤساء الجهات وبعض المسؤولين في المنطقة.

كين الشروع في إحداث 21 وحدة لتخزين وتلفيف التمور كنواة أولى، كنضم الانطلاقة ديال العملية والفعالية ديال المجموعة ذات النفع الاقتصادي بـ 43 مليون ديال درهم، لحد الآن غرسنا 790 ألف نخلة حتى نهاية 2012، وكان تنظم المعرض الدولي للتمور اللي كنتشكل هذه التظاهرة مناسبة للتواصل.

وكذلك ابدينا في إنجاز برنامج تشاركي مع وزارة الداخلية لفائدة أبناء وبنات ذوي الحقوق على الأراضي الجماعية لإحداث مزارع نموذجية لتبني أحدث التقنيات وتكوين فلاحين مستقبلي.

وكان كذلك هيكلية تسويق التمور داخليا من خلال خلق شراكة والتشجيع على ظهور تنظيمات محنية مساعدة وتقوية قدرات التسويق، هناك عقد برامج مع الفيدرالية اللي فيها واحد العدد ديال الأهداف اللي هي أهداف طموحة، كندينا لـ 2020 إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل السيد الرئيس.

تصيد لأنه غير مسؤول، راه خاصك تخرج وإذا خرجتي احنا غادي نعوضوك، وهاذ الشي راه بتراضي وبالتوقيع، وبالعلاقات، وأتم، السيد المستشار، من الناس اللي عاونتو وحضرتو وتكلمنا، فكيفظهر لي بأنه هاذ الشق هذا لا يمكن.. والاتحاد الأوروبي ولا جميع الشركاء ديانا ما هما إلا كيفتخروا بالقضية ديال (La pêche durable) اللي دخلت في المغرب وللمسؤولية ديانا في هاذ الشي هذا.

المشكل ديال البحارة راه احنا في النقاش مع النقابات ومع (les associations)، واحنا إن شاء الله غادي نوصلو معهم للنتائج اللي غادي تكون متوازنة ومرضية للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال السادس موضوعه دعم الأنشطة المدرة للدخل بمناطق الواحات. الكلمة كذلك لأحد السادة من الفريق الاستقلالي، زيد السي زاز.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تعتبر الأنشطة المدرة للدخل وسيلة أساسية وفعالة للتنمية الاجتماعية وآلية مهمة لمحاربة الفقر، وقد عرف هذا النوع من الأنشطة تطورا متزايدا ببلادنا، خاصة مع انطلاق الورش الهام الذي دشنه الملك محمد السادس نصره الله من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إلا أن الحكومة لازال ينتظرها عمل كبير في هذا المجال لدعم وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، خاصة بالمناطق النائية التي تعاني من الهشاشة أكثر من غيرها.

وفي هذا الإطار، لازالت ساكنة مناطق الواحات التي تعاني من ظروف صعبة تنتظر الدعم والتشجيع لتحفيزها على خلق هذا النوع من المشاريع، وكذا ضمان استمرارية المشاريع القائمة منها وضمان استمرار سوسيو اقتصادي لحاملي المشاريع، والمساهمة بشكل فعال في خلق الثروات.

لهذا، ينبغي التأكد على ضرورة حل المشكل المرتبط بالتمويل والتكوين والمواكبة والتسويق وكذا إيجاد مناخ ملائم ومحفز للأنشطة المدرة للدخل.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم:

1- ما الذي ستقومون به لدعم وتحفيز الأنشطة المدرة للدخل بمناطق الواحات؟

2- ما هي صور المواكبة التي تودون القيام بها لضمان استمراريتهما؟

3- ما هي التدابير التي ستتخذونها لدعم ساكنة هذه المناطق التي تعاني من الفقر والهشاشة؟

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الزملاء الأعزاء،

إذن، استمعنا بكل إمعان للمعطيات التي تقدم بها السيد الوزير بخصوص إسعاف تلك المناطق، وخاصة المناطق الخاصة بالوحدات، وقد ذكرنا بالإجراءات الكبيرة، وانطلاقا من "الوكالة الخاصة بتنمية مناطق الوحدات وأركان" المحدثة أخيرا.

وأنتي من هذا المنبر لا يسعني إلا أن انوه بما تقوم به وزارة الفلاحة ومن خلالها الحكومة في تلك المناطق في السنوات الأخيرة، الذي استشعر فيها المواطن في تلك المنطقة بأنه أصبح في دائرة اهتمام الحكومة والعاملين والساكنين على حقوقه وعلى شأنه.

وانطلاقا من هذه التحفيزات التي أشار إليها، السيد الوزير، والتي بدون شك يتتبعها الرأي العام حاليا، نؤكد أن المواطنين كذلك إلى جانب ما قامت به الحكومة قد انخرطوا بطريقة جدية في هذا العمل التشاركي وكذلك في شكل تعاونيات وفي شكل تنظيم أنفسهم من أجل الاستفادة من تلك الإجراءات والتحفيزات التي قامت بها حكومة صاحب الجلالة في تلك المنطقة.

ونتمنى أن تتكاثف الجهود، باعتبار أن الوكالة لازالت حديثة العهد ولازالت في شهورها الأولى على أن تعطي الثمار إن شاء الله وأن نشهد الهجرة من المدن إلى تلك المناطق، على خلاف ما هو عليه الأمر من الهجرة المكثفة التي هي من تلك المناطق نحو المدن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوكالة قامت كذلك بإعداد واحد العدد ديال المشاريع ديال التنمية القروية، والتي همت بالخصوص الجماعات التي هي مازالت كنعاني نسبيا من الضعف في المناطق التي تكلمتو عليها، التي هي ديال الوحدات، وتم التركيز على هذه المشاريع على عملية فك العزلة والإمداد بالماء الصالح للشرب، والكهربة ديال القرى، دعم التربية والتعليم والعناية الصحية، التجهيزات السقوية الفلاحية وبعض المشاريع الثقافية والاجتماعية.

هاذ المشاريع ملي كنجدو المناطق ديال الوحدات التي كتمشي من طاطا حتى لفكيك مرورا بالرشيدية، بأنه مست 14 إقليم و122 جماعة محلية بغلاف مالي إجمالي قدره 390 مليون ديال درهم.

إذن حتى هاذ الشي التي تكلمنا عليه ديال صندوق التنمية القروية، أنه

يمكن يلعب واحد الدور لأنه تجمعوا واحد العدد ديال (les communes) وتشافوا الإمكانيات التي خاص كلشي باش نهضو بالتنمية ديال هاذيك المناطق، وإن شاء الله نتمناو على الله أنه هاذ المشروع يتوقع في الشهور المقبلة، لأنه يتطلب 390 مليون ديال درهم.

ولكن احنا غادي نلقاو لو التمويلات ديالو نظرا لأهمية المنطقة، ولا بد ما نشهد بما رأيته ولا حظته في هاذيك المنطقة من نشاط، من حيوية ومن ديناميكية، لا ديال الشباب التي باغيين يشتغلوا ولا ديال رجال الأعمال ديال الفلاحة التي شفتهم والتي كلهم ولاو كيشوفوا في المنطقة، وكيشوفوا في الاستثمار ديال النخل استثمار النخل عنده مستقبل.

أنا شفت بعيني ودخلت إلى الداخل وفي (des périmètres) ابعاد، ما كاين لا طريق لا والو، وكنتلقى الناس حافرين ودارين (goutte à goutte)، ومازال تيشيرو النخلة، وما ابغاش النخلة، ابغى المجهول وابغى هذا، فلهذا كاين واحد الطلب. وأنا متيقن أنه المنطقة إن شاء الله إذا اعطاها الماء راه غادي تكون منطقة ذات مستوى عالي في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع موضوعه الخصاص في الحبوب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر أقواض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم، مما لا شك فيه أن هناك تحذير من أزمة اقتصادية ببلادنا جراء نقص المخزون المترتب عن أزمة إنتاج الحبوب في بعض الدول المصدرة، وموجة الجفاف التي ضربت عدة مناطق في بلادنا، مما انعكس سلبا على السوق المحلي، بحيث لم يتعد إنتاج الحبوب خلال هذا الموسم 5,1 مليون طن مقابل 8,4 مليون طن سنة 2011، وهو ما دفع الحكومة إلى تمديد موسم شراء القمح إلى غاية متم شهر شتنبر 2012، بهدف تمكين الفلاحين من تسويق أكبر نسبة من محصولهم قبل بدء عملية الاستيراد، بحيث أشارت بعض الصحف إلى أن المخزون لا يتعدى 5 أشهر.

ومن أجل تنوير الرأي العام الوطني وطمأنته، نسألكم، السيد الوزير: ما هي حقيقة الوضع حول مخزون الحبوب؟ وهل هناك بالفعل بوادر أزمة محتملة؟ وماذا أعددت لمواجهةها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

هو يظهر لي أنه .. أتم تعلمون أنه في الحقيقة ما كايئاش أزمة السي قوضاض، وبأنه السنة الماضية كنا كمنتظرو في الأول إلى عقلتو فاش كنا في النقاش يعني في (les commissions)، كنتكلمو على 15 وعلى 20 مليون قطار، ربي جاب الخير في شهر أبريل وهازيك 80 ملينتر اللي جات يعني عاونات الوقت وامشينا لـ 50 و51 مليون قطار.

قبطنا ملي ككنون (La production) كنسدو (la douane)، يعني كنديرو (la douane) باش نسدو الاستيراد، لأن خصنا ندافعو على هاذ الفلاح وهاذ الفلاح الصغير باش يعمل اسميتو..

من بعد ما والحمد لله أنه يعني ربي كيصاوب، لأنه واخا ما كانتش الشتا كثيرة ولكن اعطانا واحد الجودة اللي هي هائلة (exceptionnelle)، يعني الحبوب اللي كان في السنة ديال هذا خاص تقيد في التاريخ بأنه الجودة ديالو (elle est exceptionnelle).

ومن بعد فعلا ملي جمعنا 17 أو 18 مليون، وجمعنا الكثير الحمد لله، عاود تفتحت الإمكانية ديال الاستيراد، والآن الاستيراد لأطمئنك وأطمئن يعني (l'opinion publique) بأنه الحمد لله عندنا اليوم أكثر من 5 أشهر ديال (stock, exceptionnel)، 5 أشهر ديال (Le stock) اللي موجودة في البلاد، حيث الكميات المسوقة محليا والمستوردة ساهمت في تعزيز مخزون من القمح اللين وارتفعت من 13 إلى ما يناهز 18 مليون عند بداية دجنبر أي ما يمثل تغطية أكثر من 5 ديال الأشهر، وهذا من أكبر المستويات المسجلة في مثل هذه الفترة.

وغادي يتم.. هاذي كذلك في إطار مشروع ديال القانون المالية اللي هو الآن في النقاش، غادي يتم إن شاء الله تمديد التعليق ديال الرسوم الجمركية إلى غاية شهر أبريل 2013 لأن احنا باقين الآن كنوجدو (la production)، ونتمناو على الله أنه في 2013 غادي ترجع الديوانة كذلك باش نقبطو باش نخليوا هذا، ونتمناو على الله أنه يكون سنة جيدة كيا بدات جيدة باش نمشيو بها حتى آخر السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الوزير.

نزيدو نقولو حتى حنا نطلبو ربي الكريم يكمل على هاذ السنة بخير، ولكن أنا ابغيت نشر بأنه هاذ السلسلة طبعاً سلسلة مهمة جداً، إلى قلت هي اللي مرتبطة بالأمن الغذائي اللي كيجتاحوه المغاربة كل صباح ونص النهار وفي العشية، لأن كلنا ما كنسايئوش ناكلو التفاح في الصباح ولا في نص النهار وفي الآخر ولكن كذلك الليون... إلخ.

الحبز شيء أساسي، ما عندناش لاین عليه، وبالتالي احنا وضعنا هاذ السؤال وقرينا في الصحف كتبت ما كتبت ولكن الحمد لله طمأتمونا على الوضع، ولكن كيبقى لابد نيهوك كيخص هاذ السلسلة ديال الحبوب، كيخصنا نعطيوها واحد القيمة أخرى.

أولا هاذ الأراضي التي كتوزعها الدولة، للأسف دفتر التحملات تيخص يكون واحد توازن بين يلتزموا الإخوان اللي كيديو هاذ الأراضي بواحد الجزء ديال الحبوب وجزء من النباتات السكرية وجزء من الأشجار.

احنا دابا غادين غير للأشجار، الشيء اللي كيبان لي بأنه خص لابد واتما دائماً كندافعو على هاذ القطاع ديال الحبوب، ولكن تفكروا كذلك باش نزيدو المساحات ديال الأراضي الصالحة للزراعة باش نرفعو من الاكتفاء الذاتي ديال الحبوب، لأنه اللي بان هاذ السنة، اتما عارفين هاذ الشيء ديال الخارج راه واعر، غدا روسيا ولا مريكان ولا الاتحاد الأوربي عندها جفاف ولا عندها ما تعطينا حتى حبة، واحنا يمكن لنا المغاربة نختلفو في كلشي وعلى كلشي إلا الحبز، نتفقو عليه كلشي.

ولذا، احنا ابغيناكم باش واحد الدفعة أخرى وكذلك واحد الدفعة حتى في أئمة ديال الحبوب باش الناس ترفع من الدرجة وهاذ الشيء كيهي المناطق السقوية أكثر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد المستشار المحترم،

أولا، بعدا نعطي لك بعض المعلومات الخاصة، مادام تكلمت على هاذ السنة بأنه لحد الساعة تباعت مليون و150 ألف قطار ديال البنزور يعني 70% من الموفورات، هذا شيء جد إيجابي، كيبين على الصحة ديال الفلاحة ديالنا، تباعت 450 ألف طن من الأسمدة بزيادة قدرها 18% بالنسبة للسنة الماضية، كنعرفو بأن السنة الماضية ماشي سنة (de référence) لأن ما كانتش في المستوى الكبير، وصلنا في الزرع ديال 4 مليون و260 ألف هكتار، وهذا شيء جد مهم، وإن شاء الله غادي نوصلو لـ 5 مليون هكتار، يعني ملي يسالي هاذ الموسم، يعني من هنا لبداية السنة.

زراعة الحبوب، أنا كيظهر لي الجواب ديالي يمكن واضح أنه يمكن الفلاح كيغرف أكثر منك وأكثر مني آش خصو يدير؟ راه الأراضي اللي عندو، (La nature) ديالها والشتا، واش عندو البور ولا ماشي البور، راه هو كيغرف آش غادي يزرع، احنا كنخليو الحرية التامة لأن كايين الطبيعة كنحكم فوق من كلشي.

ما يمكنشاي نبقاو ندفعو في بعض المناطق البورية ولا الجبلية اللي هي

كما أن البيضة الواحدة خلال الفصل الثالث من 2012 باتت تكلف أزيد من 80 سنتيم، مما انعكس بدوره على أسعار الجملة التي وصلت إلى 90 سنتيم، أما المستهلك النهائي فيبقى تحت رحمة الموزعين الذين يحاولون تعويض خسارتهم بالرفع من السعر الذي وصل في بعض مناطق الدار البيضاء إلى 1,30 درهم للبيضة الواحدة.

وهناك أشياء أخرى، السيد الوزير، تعرفون أن هامش الربح في هذا المجال لا يتعدى السنتيمات وأن هناك إما الربح مرتبط بالإفلاس والسجن، يعني هذا المجال فيه مجال المخاطرة كبير جدا.

ثم أن على المستوى الاجتماعي، تعرفون أن هناك الآلاف من الأسر المغربية تعيش من هذا القطاع، وخاصة في المجال القروي، ثم أن وهذا أيضا مهم- أن البروتين الحيواني (Le proteine animal) الذي تحتاج إليه الموائد المغربية، جله أو أكثر من 70% يأتي من الدجاج أمام غلاء اللحوم الحمراء والأسماك، وهذا، السيد الوزير، يدخل في إطار الأمن الغذائي ثم السلم الاجتماعي.

لهذا نسألكم، السيد الوزير: ما هي التدابير الاستعجالية التي ستأخذونها لإنقاذ القطاع من الإفلاس وكذا حماية القدرة الشرائية للفئات الواسعة من المغاربة التي تشكل لحوم الدواجن والبيض مصدرا رئيسيا لغذائنا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

كعتبر السلسلة ديال الدواجن من أهم السلاسل ديال الإنتاج الفلاحي، عندها رقم معاملات ديال 28 مليار ديال درهم، 100 ألف منصب شغل مباشر و270 ألف اللي هو غير مباشر، وهاذي أرقام اللي هي جد مهمة، من بعدما وقعنا معهم واحد الاتفاقية، يعني مع الفدرالية، ديال (contrat programme)، حققت هذه السلسلة ما بين 2008 و2011 واحد النمو ديال 30% من إنتاج اللحوم وديال 38% ديال استهلاك البيض، هذا شيء جد إيجابي.

فعلا منذ الشهر ديال يونيو عرفت الأثمنة ارتفاعا صاروخيا غير مسبوق في الأسواق العالمية، 60% بالنسبة للصوجا وأكثر من 40% للذرة، وهاذي المادتين أساسيتين لصناعة الأعلاف ديال الدواجن.

ولكن استقبلنا الفيدرالية وتكلمنا معهم وحاولنا نشوفو الحلول، وتوصلت الحكومة أنه تاخذ واحد التدابير استعجالية واللي داخله في هاذ

أصعية ونبداو الناس نقولو لهم سيروا ديروا القمح باش يجيب له الفقر، راه ما يمكنشاي، راه خصو هاد الناس كذلك الفلاح الصغير هادي سنين واحنا جابدينو راه خصنا نجيبوه لواحد المستوى باش حتى هو خصو يخضم في جيبو ويحسن المدخول ديالو.

فلهذا، الأراضي اللي كتصلح للحبوب وذاك الشي راه غادي تبقى تستعمل الحبوب، والأراضي اللي كتصلح للأشجار المثمرة ولا كتصلح لحاجة أخرى راه كتصلح لحاجة أخرى.

ما تكلمتيش على.. أنا كنت كنتظرك تتكلم على (La betterave) لأن ذاك النهار كان السؤال للسيد رئيس الحكومة، فذاك التعهد اللي كانت أخذت الحكومة ديال الزيادة الثانية راه أخذته إن شاء الله باش يكون، واحنا فرحانين بأنه في واحد العدد ديال المناطق، بالخصوص منطقتكم في (l'Oriental) ولا كذلك دكالة ولا بني ملال أن الناس غرسوا الشمندر وهاذي الشي غادي يخلي باش يعطينا واحد الاكتفاء نوعا ما ذاتي يعني ما كاملشاي، ولكن على الأقل كاين تحسين في الإنتاجية في السنة المقبلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن موضوعه حماية قطاع الدواجن بالمغرب بسبب ارتفاع أسعار مركبات الأعلاف في السوق الدولية. الأصالة والمعاصرة، تفضل السي بومر.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تبعنا للتعهدات الحكومية الواردة ببرنامجها والرامية إلى تعزيز مكانة ودور الفلاحة في التنمية، اعتبارا لمساهمتها المهمة في الناتج الداخلي الخام وإسهامها في تحقيق الأمن الغذائي، وحيث أنه أمام الارتفاع المضطرد الذي تعرفه أسعار الدجاج والتي وصلت في مناطق عديدة إلى 25 درهم للكيلوغرام كنتيجة طبيعية لارتفاع تكاليف الإنتاج في الضيعات الكبرى للمملكة، حيث أن ارتفاع الأعلاف أثر كثيرا على كلفة الإنتاج، فخلال المدة الأخيرة ارتفع سعر الذرة التي تمثل 60% من التركيبة أو (la formule) في جميع الأعلاف المركبة من 2,70 درهم إلى 3,40 درهم للكيلوغرام، كما ارتفع سعر الصوجا أو بالتحديد (Les tourteaux de soja) أو بقايا الصوجا، من 5 دراهم إلى 6,90 درهم وازداد سعر العلف ب 70 سنتيم للكيلوغرام، علما بأن إنتاج الكيلوغرام من لحم الدجاج يكلف أزيد من كيلوغرامين من العلف المركب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السي شكيل هذا قطاع جد مهم وإشكالية كبيرة ديال هاذ الارتفاع ديال الأئمة ديال العلف، ولكن اللقاء الي كان عندنا مع المهنيين أنه يكون اتفاق، يعني احنا الدولة غادي نحسنو المناخ ونجيبو بعض التحسينات باش نقصو من التكلفة، ولكن أصحاب القطاع غادي يقوموا بالواجب دياهم، وفعلا في آخر معرض ديال (La FISA⁶) الي تعمل في الدار البيضاء، التقيت بالمسؤولين الكبار ديال الفيدرالية ووعدوا بأنه عند دخول إن شاء الله الإجراءات الي اخذتها الحكومة عند التطبيق ابتداء من يناير، بأنه الأئمة غادي تنقص إن شاء الله باش يمكن (Les éleveurs de poulets) يقدروا يواجموا أكثر لأنه هذا قطاع مهم، والمهمة ديانا كذلك هي ماشي فقط الفلاحة، ولكن الحماية ديال المستهلك لأن عندنا 33 مليون ديال المستهلك الي خصو يوصل للمنتوج بواحد الثمن قوي، ولكن هاذي كيتقى واحد القطاع الي هو تنافسي والي يمكن تتشرفو فيه والي هو بدأ التصدير في بعض المناطق، الآن الدجاج راه كيمشي لبعض الدول في الخارج وهذا من الظاهرة الحمد لله أنه القطاع يمكن أن يذهب أكثر وأكثر إلى ابقات الدولة كتواكبو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى آخر سؤال للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري، موضوعه التعاونيات الفلاحية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي سديد.

المستشار السيد العربي سديد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعرف العديد من التعاونيات الفلاحية اختلالات في التسيير سيما وأن أغلبها لا يعمل على تجديد هيكلها وفق المقتضيات القانونية في هذا المجال، مما يعطل مصالح الفاعلين في هذا الباب، وبالتالي يؤثر على مردوديتها وأيضاً على الغايات التي أسست من أجلها.

وكما تعلمون، السيد الوزير، أن هذه التعاونيات كانت في الأصل ملكاً للدولة وتم تفويتها لبعض الفلاحين وبعض التعاونيات ديال الإصلاح

القانون المالي الي هو موجود الآن في غرفتك المحترمة باش نحافظو كذلك على القدرة الشرائية ديال المستهلك، أن الحكومة قامت بالخفض من الضريبة على القيمة المضافة على المواد الأولية لصناعة الأعلاف، الي مرت من 10% إلى 7% بالنسبة للتفل ديال عباد الشمس والصوجا ومن 20% إلى 7% بالنسبة لبقايا مخلفات بعض الصناعات والقشور ديال الصوجا (Les coques de soja et les résidus)، وكذلك الخفض من الرسوم الجمركية، القمح الكلي، هذا شيء جد مهم لأنه باش نطيلحو اشوية ديال الثمن الي داز من 17,5% إلى 2,5%، والكسد ديال الصوجا الي هو خارج الولايات المتحدة كان 2,5% ودابا جبنا كاع البلدان الآخرين باش نخليو الإمكانات ديال الاستيراد من المناطق الأخرى داز لـ 2%.

كل هاذ الشيء ما هو إلا تحسين للإطار العام الي كيشغلوا فيه العاملين باش يقدروا يحسنوا التكلفة دياهم ويبان هاذ الشيء عند المستهلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل السي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير.

فكلما توجهنا بسؤال في هذا القطاع الشاسع الي تتشرفو عليه إلا وأتينا نجد فيكم المعرفة الكبيرة والإلمام بمسائله ومشاكله.

السيد الوزير،

فعلا في جوابكم القيم والكافي قلتم لنا ما قامت به الحكومة وما تقوم به، وهذا شيء مهم، واحنا ملي طرحنا هاذ السؤال تنبغيو نأكدوا لكم، السيد الوزير، أن الدجاج تيبقى المائدة المستعملة عند جميع الطبقات المغربية، تنعرفو بأن الطبقة الكادحة ملي تنشري فروج، ملي كان الفروج تيسوى 10 دراهم، كان تيمكن له يتغذى ويتعشى به، ولكن تصوروا، السيد الوزير، اليوم الفروج ولى تيسوى 4 خطرات أكثر، فتصوروا كيفاش غادي يمكن له باش يواجه.

احنا تنعرفوكم وتنشكروكم على جميع الإجراءات الي اخذتها، سواء العام الماضي أو في الميزانية الي هي تحت الدرس الآن، ولكن تنطلبو منكم إلى كان إمكان، لأنكم تنعرفوا بأن القوة الشرائية غادا وتتضاعف، تنطلبو منكم باش تحاولوا إلى يمكن لكم تزيدوا لهاذ القطاع بالخصوص ديال الدواجن، الي هو زيادة على اليد العاملة الكبيرة الي تيسعملها، هو تيسد واحد الباب للسكنة فيما يتعلق بالغذاء دياها وبالأمّن الغذائي دياها.

وشكرا السيد الوزير. واحنا متيقنين بأنكم غتعملوا أكثر الي تنطلبوكم ليه باش يمكن لكم تليبو الرغبة ديال هاذ الناس الي تينتظروها منكم اليوم.

وشكرا.

⁶Fédération Interprofessionnelle du Secteur Avicole

الزراعي.

لنا، نسألكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات المستقبلية التي تنوي الوزارة اتخاذها لرصد الإختلالات وضبط التلاعبات والخروقات ببعض التعاونيات وأؤكد على بعض التعاونيات؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كعتبر التعاونيات الفلاحية شركات ذات شخصية معنوية، ذات رأس مال وعدد من الأعضاء قابلين للتغيير. كتقوم هاذ التعاونيات حسب الفصل الثالث من نفس القانون بدور تسهيل العلاقات بين أعضاء التعاونية وبين مؤسسات الاستثمار الفلاحي والسهر على تنفيذ واجبات الاستثمار الملقاة على عاتق أعضائها.

وبالتالي، من الضروري وضع رهن إشارة هذا التعاون بعض العقارات لإنشاء مركبات ومرافق للقيام بمهامها على أحسن وجه، وبلغ العدد ديال التعاونيات التي تم الإبرام العقود ديال البيع بينها وبين الدولة 75 تعاونية من بين 671 تعاونية، وبالنسبة للتعاونيات الفلاحية التي ماتقدمتش بطلب الاقتناء، فهي تستغل المركبات والمرافق التابعة للتعاونيات دون أن يربطها مع الدولة أي تعاقد.

لابد من الإشارة أنه هاذ المركبات التي يمكن لها تفوت للتعاونيات التي تكون عند التعاونيات غير قابلة للتفويت من طرف التعاونية إلا لفائدة الدولة، حتى في حالة حل ديال التعاونية، فتعود هاذ المركبات إلى الدولة سواء كان هذا كان عقد بيع يربط التعاونية بالدولة أم لا.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب؟ تفضل السي سديد.

المستشار السيد العربي سديد:

شكرا السيد الوزير على التفسيرات ديالكم. كنعرفوا، السيد الوزير، أتم الوصي على هذه التعاونيات، باش تدخلوا وتحلوا هاذ المشاكل ديالها التي تتخط فيها وخصوصا المشاكل المالية، وتعلمون، السيد الوزير، أن هذه التعاونيات تتلعب واحد الدور مهم فيما يخص التخزين والتجميع ديال المحصول، وكنعند من بين التعاونيات التي هي محتاجة لها البلاد ديالنا باش تعزز العملية ديال المغرب الأخضر لأنها مجال للتجميع ديال واحد العدد كبير ديال الفلاحين.

أما فيما يخص احنا في الموضوع ديال التعاونيات، ابغيناكم، السيد

الوزير، أنه تستافد بعض التعاونيات من بعض الدعم، كما استفادت فيه الناس ديال الصيد البحري فيما يخص ذاك الصندوق ديال البلاستيك، اللي هو كيلعب دور كبير في الجمع ديال المنتج الفلاحي واللي ابغينا الوزارة ديالكم باش تعطيه واحد الأهمية وتعطيه واحد الدعم اشوية باش يكون يسهل ويستعمل به لأنه تيكون تيحافظ على الجودة ديال المنتج والعمل ديال الفلاحة، واحنا مقبلين على تنظيم السوق الداخلي يعني أن هاذ العملية ديال هاذ الصندوق إلى اقدرتو، معالي الوزير، باش تدخلوها حتى هي من بين المواد اللي كندعموها باش تنتشر وباش تجيب منتج باش الفلاحة يستافدوا منها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

والتعاونيات بصفة عامة هما الشريك الأساسي لتنظيم القطاع الفلاحي ولتنظيم الفاعلين واحنا كندشجعوهم.

القضية ديال الحكامة ديال التعاونيات هي فعلا إشكالية اللي مطروحة، واللي خصها تشاف بواحد المنطق ديال حسن الحكامة والتجديد ديال النخب في إطار التسيير ديال هاذ التعاونيات، ولكن احنا في وزارة الفلاحة كنعقولوها بأنه هاذ مخطط المغرب الأخضر راه من الناس اللي يمكن يحملوه ويزيدوا به للقدام هما التعاونيات اللي يكونوا الفلاحة يعني ناهجين، والمثل كاين واحد العدد ديال الأمثلة اللي هما أولا ديال التعاونيات اللي ناهجين في بلادنا وفي المنطقة اللي كنتني فيها السيد المستشار المحترم.

وكاين كذلك يعني تجارب عالمية في ألمانيا، بحيث أنه اخذينا واحد العدد ديال (les cooperatives) وامشاو لألمانيا وشافوا الناس كيفاش منظمين وكيفاش الإنتاج الفلاحي تقريبا ديال ألمانيا كله من التعاونية. إذن احنا نعتقد هذا، ولكن يجب التنظيم، يجب إعطاء إمكانيات، أنا ما عرفتش الإشكالية ديال... ملي تكلمت عرفت المنطقة ديالكم ولكن اشكون هاذ (la cooperative) اللي عندها إشكالية أو حتى لا.. ما عرفتشاي، حتى تتلاقى بي.. وتظهر لي بأن راه عندهم دابا الآن مدير جهوي جديد يعني في المنطقة اللي هو مسؤول كبير، يمكن لكم تتلاقوا به وتشوفوا الإمكانيات اللي يمكن يعمل، وأنا غادي نتكلم معه وإلى كاين شي حاجة اللي هي داخلة في النطاق ديال مخطط المغرب الأخضر وداخلة في النطاق ديال هذا.. راه احنا مستعدين باش نقومو بها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على حسن مشاركته في هذه الجلسة.

شكرا السيد المستشار على معرفته بهذه الإشكالية والدور المهم الذي تلعب قطاع الأرصاد الجوية من الناحية السوسيو اقتصادية والخدمات التي تقدم لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التنبأ وحماية ضد المخاطر الطبيعية، والتي خصنا بعرفه أن هذا القطاع يتميز بكفاءات تقنية وبشرية مهمة جدا، من ردارات، ولكن كذلك أكبر كمبيوتر في المغرب هو الذي عند الأرصاد الجوية، وكذلك من الناحية ديال المهندسين عدد كبير من المهندسين والتقنيين.

ولكن مع هذا، الإشكالية التي طرحت هي حقيقية، حيث أن عدد التقنيين الخفض من 668 تقني سنة 2003 إلى 448 تقني فقط حاليا، وهذا راجع أساسا إلى تقاعد ديال عدد كبير من التقنيين التي ما تعوضوش، هذا مشكل ديال الميزانية، وكذلك عملية المغادرة الطوعية، تتعرفوا هاذ العملية اشغال ديال التأثيرات السلبية كان عندها من الناحية ديال الموارد البشرية ديال القطاعات. وكذلك، وتطرقني له، علاوة على إغلاق مركز تكوين تقني الأرصاد الجوية منذ 1994.

فلماوجهة هذه الإشكالية، قامت مديرية الأرصاد الجوية والقطاع ككل بعدة مبادرات، وأهم هذه المبادرات هي:

أولا، خطة تجهيز أغلب المحطات الرصدية بمحطات أوتوماتيكية، وهذا الذي مكنا في عدة محطات باش نتخلوا على وجود تقنيين، وهذا حل لنا عدة مشاكل، ولكن مع هذا فهناك أخرى لازم يكون فيها التقني، ولاسيما تلك المتعلقة بتقديم الخدمات الرصدية للطيران المدني وعلى مستوى جميع مطارات المغرب.

ولحل هذه الإشكالية، اخذنا مبادرة أخرى، وهذه المبادرة بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ونظمنا مع هذا المكتب تكوين تكميلي وتأهيلي في الشعب ذات تخصصات قريبة لتكوين تقني الأرصاد الجوية لفائدة 17 تقني، وهاذي كمرحلة أولى، وغيتم توظيف هاذ التقنيين في أواخر هاذ السنة.

ونحن الآن بصدد خلق شعبة لتكوين تقني الأرصاد الجوية، غادي تكون دائمة ضمن المسالك العادية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وهاذ الشعبة إن شاء الله نتمناو مستقبلا باش ننطلقو، ولكن هذا غادي يكون راجع للمناصب المالية التي غادي تتوفر عليها مستقبلا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديا لكم. احنا لا نختلف في الأهمية ديال القطاع وفي الأهمية أن الموارد البشرية أنها كايئة كفاءة، إلى غير ذلك، ولكن الإشكالية هي إشكالية كبيرة، السيد الوزير، راه مطروحة، راه الأمن ديال

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول وضع مركز تكوين تقني للأرصاد الجوية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعتبر قطاع الأرصاد الجوية من القطاعات الحيوية بامتياز، تهم اختصاصاته أغلب القطاعات السوسيو اقتصادية، من ماء وسلامة جوية وبحرية وطرقية وسكن وفلاحة وأشغال عمومية وبيئة إلى غير ذلك، وتكمن أهمية هذا القطاع في المساعدة على ترشيد التدخلات كحماية المواطنين وممتلكاتهم، خاصة خلال الفيضانات وهو الدور الذي ستزداد أهميته في السنوات المقبلة، حيث أن الدراسات والبحوث حول التغيرات المناخية تبرز أن الظواهر المناخية ستزداد وتيرة قوتها.

إلا أنه على الرغم من أن قطاع الأرصاد الجوية بالمغرب يركز على تحديث كافة نواحي العمل التحتية ويخصص موارد مالية جد هامة لاقتناء التجهيزات والمعدات، كالردارات والمحطات الأوتوماتيكية وأجهزة الرصد، رصد العواصف، وصور الأقمار الاصطناعية والحواسيب، إلى غير ذلك، فإن معطيات الدراسة التي أجراها تقنيو هذا القطاع تؤاخذ على المغرب الخصائص الموهول والحاد في الموارد البشرية، حيث أن العديد من المحطات والمراكز الرصدية، حتى المتواجدة منها بالمطارات الدولية أصبحت مهددة بالإغلاق، كما أنه بعد 10 سنوات لن يعود هناك أي تقني في الأرصاد الجوية من جراء إغلاق مركز تكوين تقني الأرصاد الجوية منذ سنة 1994، الشيء الذي يحرم المديرية من تعويض الموارد البشرية التي تتقاعد سنويا.

إذن، السيد الوزير، نسائلكم: ما هي الإجراءات التي تنوي وزاراتكم القيام بها من أجل إعادة فتح هاذ المركز ومن أجل سد الخصاص الموهول الذي يعاني منه هاذ القطاع، والذي أبانت الدراسة التي قام بها هؤلاء التقنيين أننا في درجة سفلى من ناحية الترتيب على صعيد المحيط الجهوي مقارنة مع تونس والجزائر التي تتوفر على موارد بشرية أكثر وأهم؟ يعني في الإجابة ديا لكم، ربما في التعقيب غادي نعطي معلومات أكثر على هذا الجانب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد فؤاد البويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس،

على الصعيد الدولي، حيث أنه مثلاً المدير العام ديال الأرصاد الجوية المغربي هو نائب الرئيس ديال (GIEC⁷)، اللي هو المجمع الدولي لخبراء المناخ، والمغرب كيتأسس وحدة من الثلاث مجموعات اللي كيدرسوا المناخ على الصعيد الدولي، وكنعرفوا هاذ (GIEC) راه كان فاز بجائزة نوبل بالأشغال ديالو، إذن المغرب عضو في هاذ اللجنة وكيلعب دور أساسي، وآخر اجتماع دولي ديال (GIEC) كان في مراكش في سنة 2012.

إذن يعني الخبرة ديالنا معترف بها على الصعيد العالمي، والوسائل التقنية هي في ارتفاع مستمر، كذلك كنعرفوا بأنه الأرصاد الجوية هي مدبرة على طريق (SEGMA⁸)، يعني كؤسسة ذات تدبير يعني مستقل، والآن راه كندبر يعني الميزانية ديالها أو المدخولات ديالها تناهز 90 مليون درهم، إذن هاذو مدخولات مهمين وغادي تعطي لهاذ المصلحة موارد تقنية وموارد مالية اللي كتمكها من الاستثمار.

ولكن من الناحية البشرية كيف قلت لك راه احنا الآن بصدد يعني إنشاء هاذ التكوين، وهاذ التكوين سيكون مراقب من الإدارة ديال الأرصاد الجوية باش تكون عنده الجودة الكافية لتكوين التقنيين، تكوين المهندسين تيكون في المدرسة، المدرسة الحسنية عندها واحد الشعبة خاصة للمهندسين في الأرصاد الجوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل للسؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول تحديد الملك الغابوي. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لقد سبق لنا، السيد الوزير، أن طرحنا هذا السؤال لتحديد الملك الغابوي، والآن نظرحه من جديد على معاليكم.

كتعيش واحد العدد ديال السكان بالعالم القروي مشاكل مستمرة مع السلطات الغابوية، وذلك بسبب عدم التحديد الدقيق والنهائي للملك الغابوي، هاذ الشي أعتمد كيرجع للقوانين اللي هي 1930/1917، وما كياخذش بالمشاكل لهذه المناطق الشبالية امتدادا، وخاصة بالمناطق الطبيعية الجبلية والشساعة ديالها واللي هي مغطية واحد العدد ديال الأشجار وكنتقاو واحد العدد ديال الدواوير داخل الملك الغابوي اللي هما أبا عن جد.

هنا، السيد الوزير، كنعرفو على أنه هذه الساكنة عندها علاقة بالملك

المطارات محمد في المغرب بحكم هاذ النقص الحاد تتاع التقنيين، واحنا كنعرفو أن التقنيين كيلعبوا واحد الدور كبير في تتبع الأرصاد الجوية إلى غير ذلك، وتزويد الطائرات في النزول وفي الصعود وفي الإقلاع، هذا كيدخل في السلامة تتاع الطيران نتاعنا، وهاذ الشي كياثر حتى في التصنيف ديالنا من حيث الخدمات المقدمة داخل المطارات، لأن هاذو دراسات، يعني الوكالات والجمعيات اللي هي متخصصة في المجال تتاع النقل الجوي كتعب هاذ الميادين هذا، إذن هاذ النقص خاصو..

كذلك حتى من الناحية تتاع حماية المواطنين، الفيضانات، كتعقلو على أمريكا والفيضان اللي كان وقع فيها، كان هاذيك الساعة الأرصاد الجوية آنذاك يعني كانت في واحد المستوى معين، يعني كين أن السلامة تتاع المواطنين والسلامة تتاع النقل الجوي، إلى غير ذلك.

الآن ماشي حتى 2003 كانت عندنا 600، يعني كانت عندنا في 1994: 1200 تقني، 1200 في 94، يعني شوف العدد كيف نزل وهاذ الشي خطير.

ولكن المعالجة اللي جيتيها، السيد الوزير، نعطيك مثال ديال محطة بوعرفة فيها تقني واحد كيخدم 24/24 ساعة، واش مازال أو سدات هاذي.. عندنا 42 محطة في المغرب، يعني هذا إشكال مطروح اللي كيخصكم لازم الحكومة بصفة عامة أن خصها تاخذو يعني بالجدية المعقولة، لأن كيهدد كيف ما قلت السلامة وكيهدد الأمن ديال المواطن بصفة عامة.

يعني المقاربة اللي جيتيها لنا مع التكوين المهني هي مقاربة ماشي شاملة، ماشي هي اللي غادي تسوي هاذ الوضعية، لأن اعلاش ما يتعاودش يتفتح ذاك المركز، اللي كانوا فيها اختصاصات وكفاءات وأطر توطر في مستوى عالي.

إذن، لا يعقل على أن ذاك المركز يبقى مسدود وخاص الحكومة تتحمل مسؤوليتها في هاذ المجال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار. غير خصك تعتبر بأنه الآن يعني هاذ الإشكالية تغيرت، لأنه الآن الآلات العصرية والأوتوماتيكية تمكنا في عدة محطات باش نتخلو على العنصر البشري، وهذا جاري به العمل على الصعيد الدولي، وباش يعني أطمئنكم من الناحية ديال السلامة ما كين أي مشكل، لأنه احنا هذا هو أول مسؤولية اللي تيخص تكون عند الأرصاد الجوية.

والآن الأرصاد الجوية في المغرب راه كتمتاز بواحد المكانة يعني مرموقة

⁷Groupe Intergouvernemental sur l'Évolution du Climat

⁸Services de l'Etat Gérés de Manière Autonome

التعسف، الوضعية القانونية مؤطرة بقوانين، نعم قوانين متقدمة. وهنا غادي نجاوكم مباشرة، أن الحكومة في إطار مخططها التشريعي ترمي إلى مراجعة هذه المنظومة التشريعية لملائمتها مع منطق الدستور، لملائمتها مع التحولات الاجتماعية التي كائنة، فهذا شيء لا خلاف حوله، مع التأكيد مرة أخرى على أن هناك حاجة إلى تفعيل المبادرة التشريعية البرلمانية، لأن دائما مساءلة الحكومة تشريعيا في إنتاج القوانين مشروع، ولكنه لا يجب أن يخفي أيضا الحق والمسؤولية البرلمانية في المبادرة إلى تعديل القوانين القائمة من أجل ملاءمتها.

عمليا الحكومة، غير باش تاخذوا فكرة، سنويا ما بين 20 ألف و30 ألف جنحة مسجلة سنويا، تبين حجم الاعتداء على هذه الثروة الغابوية، ناهيك عن رفع القضايا عند اللزوم أمام القضاء المدني لاسترجاع الحقوق. لكن التحديد، كما لا يخفى عليكم، السيد المستشار المحترم، كنتظمو جوج ديال القوانين أساسية، 10 أكتوبر 1919 و3 يناير 1916 ديال مسطرة التحديد. صحيح، اليوم يمكن نقولو كاع هاذ الشيء نسائله هل هو؟ لكن ما دام أنه جاري به العمل فيجب احترامه، الدولة ما عندها أي مصلحة أنها تجر الناس إلى المحاكم لمجرد الاعتداء عليهم، ولكن ما دام هناك مسؤولية في إطار قانون، فلا بد أن تتم الصرامة في تطبيق القانون لحماية هذه الثروة الغابوية.

المعطيات المتعلقة قانونيا بهذا الاستغلال التي... عفوا، طيب أكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في التعقيب. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا السيد الوزير.

كنا نعتقد على أنه السيد الوزير على أنه غادي يجيب لنا شي جواب اللي هو غادي يكون كيبيد النظر في ذاك المفهوم ديال الماضي، لأن احنا سبق لنا طرحنا هاذ الأسئلة على الحكومات السابقة في عهد السي عبد الرحمن اليوسفي وفي عهد السي جطو، وفي عهد السي عباس، نفس الأجوبة اللي كنا كنسمعو، ولكن الآن نحن في عهد جديد، دستور جديد اللي هو كيضمن حقوق المواطن. دابا الآن ما كائنة معنى باش تكون الدولة ضد المواطن، ولا المواطن ضد الدولة، هو راه المواطن هو الدولة والدولة هي المواطن.

هنا الآن كنلقاو، السيد الوزير، واحد العدد ديال المشاكل وواحد العدد ديال الاحتقانات، اللي هي على سبيل المثال احنا شفنا مثلا في مناطق الشمال أشنو كيوقع، هذه الحرائق وهذا العداء، خاص نجبو للمواطن على أنه هذه الغابة راه دياك والعائدات ديال الغابة راه كنجي للجماعة، والجماعة هي تتصرف 80% ديال المداخل ديال الغابات كترجع.

الغابوي، ويتم السطو ديال الدولة واستغلال هذه القوانين اللي هي ترجع لهاد السنين، كتكون وسيلة للسطو على الأملاك ديال الساكنة.

إذن هذا، السيد الوزير، كنشوفو الملك الغابوي كيتعرض لواحد العدد ديال الاحتلال اللامشروع من طرف اللوبيات واللي هي كتستعمل هاذ القوانين من أجل الولوج لهذه الأراضي.

كيبقاو، السيد الوزير، الفقراء ديال العالم القروي يعانون من مشاكل كثيرة، وخاصة احنا كنشوفو كين واحد الاحتقان اللي خلق في العالم القروي اللي هو كنشوفو واحد العدد ديال المتابعات، واحد العدد ديال الأحكام، واحد العدد ديال المشاكل اللي كيغاني منها الفقراء في العالم القروي. ونقول لك، السيد الوزير، على الأقل تكون واحد 60% أو 70% اللي هي متابعة ومحكوم عليها بالإفراج.

هنا، السيد الوزير، نسأللك أشنو هي التدابير التي ستخذها هذه الحكومة؟ احنا كنعرفو هاذ القطاع كان تابع لوزارة المياه والغابات والآن رجع تابع للسيد رئيس الحكومة اللي أتم تنوبون عنه في الجواب. هنا، السيد الوزير، أشنو الإستراتيجية ديال الحكومة؟ واش غادي تعيدوا النظر في هاذ القوانين اللي هي تستعمل؟ واش غادي تاخذوا بعين الاعتبار الوضعية ديال هاذ الساكنة القروية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

سؤالكم يثير جوج إشكاليات كبرى، إشكالية قانونية ديال التعاطي مع هذه الثروة الغابوية وإشكالية ديال التمييز بين من يعتدي على هذه الثروة الغابوية، هل هناك سلوك تمييزي تجاه هذه الأطراف؟

الغابة اليوم كما لا يخفى عليكم، السيد المستشار المحترم، نتكلم تقريبا على واحد 9 مليون هكتار، ثروة حقيقية، نتكلم على واحد المداخل مباشرة وغير مباشرة ديال واحد 7 ملايين ديال الدرهم، كنتكلمو على واحد المساحة تمس مصالح 7 مليون ديال المغاربة. إذن، نحن أمام ثروة وطنية كبيرة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ضخمة جدا.

من هنا هناك مسؤولية ديال الجميع، الدولة وكافة الفاعلين، أولا في حماية هذه الثروة، وما كايمنش حماية خارج إطار القانون، وإلا غادي يولي

السؤال الثاني موضوعه تعويضات معتقلي تزامارت. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

كما نعلم جميعا في أواخر سنة 1991 أفرج عن ما تبقى من معتقلي تزامارت بعد وعد قاطع من السلطات المغربية بتسوية وضعيتهم الاجتماعية والمعيشية، لكنهم همشوا إلى حين أن تدخل الراحل جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، ومنحهم قدرا ماليا مؤقتا يقدر بـ 5000 درهم في الشهر في انتظار تسوية وضعيتهم الشاملة.

لكن هذه التسوية ظلت بدورها معلقة إلى أن تم إحداث اللجنة المستقلة للتحكيم التي صرفت لبعضهم بعض التعويضات تقل أو تزيد عن مليوني درهم، والتي صرفوها من أجل التأهيل والتدريب ليصبحوا مواطنين كاملي الأهلية، لكن في نهاية سنة 2001 تم قطع هذا المبلغ ديال 5000 درهم، كما هو في علمكم، السيد الوزير، مما اضطر هؤلاء أو لجؤوا إلى بيع ما سبق لهم أن اقتنوه لمواجهة تكاليف الحياة الأسرية اليومية.

ولما أنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة قطعت على نفسها وعدا بتسوية ملفهم على وجه السرعة وبكيفية مرضية، وتم استدعاء هؤلاء وتعاونوا مع هيئة الإنصاف والمصالحة وزودوها بكل ما تحتاجه من وثائق، لكن بعد 5 سنوات من تأسيسها لم تفعل أكثر من تمتيعهم بالتغطية الصحية لا أقل ولا أكثر.

ورغم الخطاب الملكي السامي الذي يؤكد على أن التعويض الممنوح لهؤلاء غير كاف ولا بد من إدماج هؤلاء، ورغم إصدار الهيئة ديال الإنصاف والمصالحة لقرارها التحكيمي الرسمي الذي يشهد لهؤلاء الضحايا بحقهم المطلق في الإدماج، فإن الحكومات المتعاقبة، احنا ما كنهملوكومش أتم الحكومة بوحديتكم، الحكومات المتعاقبة لم تحرك ساكنا في هذا الملف، بل ظلت تكيل بمكيالين تجاه المعتقلين السياسيين والمعتقلين العسكريين.

احنا بغينا منكم، السيد الوزير، اليوم، بعد مضي سنة على تحملكم تدبير الشأن العام، ماذا ستمعملون من أجل رفع الحيف غير المبرر تجاه هاته الفئة؟ وما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لإنصاف هاته الفئة المتضررة، دون أن يكتفي جوابكم على أن المشكل كان ولم يجد طريقه إلى الحل؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

خصنا نحبو للمواطن الغابة، ولكن ما نظللموش وما نديوش لو ديالو، ما نتعداوش عليه في إطار القانون، نحن نعرف على أن القانون هو اللي يتم به التلاعب. احنا سبق للحكومات السابقة جاوبتنا على أنه قال لك التحديد غادي يكون بالتراضي والحضور ديال المنتخبين والحضور ديال المجتمع المدني، هاذ الشي ما كاينش، هاذ الشي ما كاينش نهائيا، كاين العكس.

نعطيك أمثلة ديال الجنوب، راه الآن كاينة وقفات احتجاجية، لأنه الدولة كتبغني تاخذ الأراضي من المواطن، هاذ الشي في المنطقة ديال أكادير واشتوكة آيت باها. كاين واحد العدد ديال الأمثلة هاذ الشي ديال الحرائق اللي يتوقع في الغابات، لأنه المواطن كينتقم من الغابة، اعلاش لأن الدولة كتعدى عليه.

أنا أعتقد على أنه هذه المسؤولية ديال المسؤولين، النهار اللي كتوقع الحرائق تنحبو الناس للحبس، كزيدو مشاكل في مشاكل. إذن، هذه القوانين، السيد الوزير، أعتقد على أنه في هذا العهد الجديد يتم مراجعتها، وغادي تتفاو هاذ المشاكل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. انتهى الوقت، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

لا غير باش نخرجو من الثنائيات الدولة والفرد والعدوان المتبادل. راه ما كاينش شي حقوق وحرريات واستقرار وأمن اجتماعي إلا في إطار القانون، هناك قوانين جاري بها العمل يجب أن تعدل.

هذا الجواب سمعته من الحكومة السابقة واللي قبل منها غادي تسمعو حتى من هذه الحكومة، على أساس ماذا؟ هو أنه لا بد أن نغير القانون لكي نلائمه في منطق تشاركي، اليوم دستور جديد، لكي القانون هو الفيصل وهو المرجع، وإلا فإن جر شخص إلى المحاكمة لا يعني فيه عدوان، إذا كان هناك جريمة مرتكبة، الظلم ما غادي نخددو لا أنا ولا أنت، السيد المستشار المحترم، القانون والثقة في القضاء.

ولكن المنطق ديال التمييز، أنا معك، يجب أن يتوقف اليوم التعامل التمييزي ما بين المواطنين تجاه المخالفات ربما نفسها، هذا يمكن كانت فيه ممارسات، لكن اليوم نقول بأنه آن الأوان لكي يكون المواطنون سواسية أمام القانون، وإذا كان القانون لا يحمي المصلحة الوطنية العامة أو الخاصة فيجب أن يطور لكي نجد هذا التوازن بين حماية المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وهذا هو المشروع ديال هاذ الانتقال اللي كنعيشوها ديمقراطيا. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على إثارة هذا الملف اللي كما قلت بصدق، هذا ملف هاذ الحكومة ما عندها يعني لا إثم في عدم معالجته ولا فضل فيما وقع فيه من معالجات إيجابية، باش نكون منصفين وعادلين مع من سبقونا لهذه المسؤوليات.

ونفضل ما ندخلش فيه في أي تفاصيل، لأنه عملت أمور يعني في إطار واحد التجربة ديال عدالة انتقالية لطبي واحد الجرح وواحد المأساة اللي عاشها المغرب ديالنا وتم بواحد الحكمة وتعاون مغربي-مغربي، وطني-وطني صادق لتجاوز هذا الألم وهذه المأساة.

اليوم ليس هناك حاجة ليعاد فتحه بأي طريقة تثير نوعا من المحاسبة بيننا، ولكن أؤكد لكم أنه ما أنجز، مع الحالات 58 المتعلقة من تزاممات، ما أنجز يعني فيه تراكمات إيجابية، باقي بعض الملفات، باقي بعض الملفات ما نحتاجش نذكر لا أسماء ولا أشخاص ولا أي شيء، نحن جاهزون إن شاء الله للتعاون مع كل المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالموضوع لكي يطوى هذا الملف بصفة نهائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل السي علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

احنا، السيد الوزير، كنا موضوعين في طرح هذا السؤال، ولكن ابغيت نقول لكم بأن المسؤولية هي ماشي الآن للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، احنا كنعرفوا بأن 5 من ذيك الناس قضوا نحبهم، بل هذه مسؤولية الحكومة، لأن الأمر أصبح سيء بسمعة المغرب.

كيف يعقل بأن هاذ الناس هاذو اخذوا 5000 درهم، في 2000 راه حبستو عليهم، راهم الآن عرضة للضياع، هذا أولا.

ثانيا، أن المعتقلين السياسيين تلقوا تكوين داخل السجون، وبالتالي سهل لهم المأمورية من أجل الاندماج داخل المجتمع، هاذ الناس راه كانوا في تزاممات وأنت راه كنت نائب برلماني في منطقة الراشيدية وتتعرف مقر تزاممات، واش هاذ الناس كان عندهم شيء تكوين أو ما عندهم شيء؟ يعني الآن هم عرضة للضياع، احنا ابغينا نعرفو كحكومة، وهذه مسؤوليتكم لأنه كتدبروا الشأن العام وعندكم وصاية على باقي المؤسسات لا المندوبية ولا

المجلس الوطني، ما هي الإجراءات العملية من أجل إنقاذ هؤلاء الفئة القليلة التي أكتوت بنار الاقتطاع ديال 5000 درهم، واللي ناضوا الآن كيبيعوا الأملاك ديالهم من خلال ذيك التعويض اللي تلقاوه من الهيئات ديال التحكيم؟

احنا ابغينا نعرفو منكم شيء حاجة ملموسة لهاذ الناس، واش عندكم شيء جدولة زمنية؟ عام داز واش العام الجاي أو العام اللي موراه؟ كيفاش غادي تحلوا معهم هاذ المشكل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

فعلا، السيد المستشار المحترم، أنا الدائرة عندي الانتخابية اغريس تسليت، فيها المعتقل ديال تزاممات، ولكن ما عمرني جبدت الموضوع ديال تزاممات 10 سنوات في البرلمان، لسبب بسيط، هو أن هذه قضايا من واحد الطبيعة اللي الجدل بشأنها لا يقدمها وإنما تعالج في إطار تصفية واحد التركة اللي المغرب احنا تخلصنا بأقل الأضرار الممكنة، واليوم ما غاديش نعاودو ندخلوا في جدل بشأنها وما غادي نعاودوش نفتحو، ومن حقنا نفتحو محاسبة تجاه من سبقونا وماشي هاذ الحكومة اللي عملت اللي عملت، ولكن نترفع لأن هذا الموضوع عندو طبيعة وعندو حساسية خاصة.

واليوم المغاربة يستشفون المستقبل، مستقبل الحريات، مستقبل الحقوق، مستقبل الديمقراطية، فلا داعي لأن ناخذ أي نقاش يشدنا إلى الخلف، هذا قلته بوضوح، نحن اليوم إن شاء الله سننكب على هذه الأمور المتبقية، مع تمييزنا لكل ما بذل من جهود من طرف من سبقونا لطبي هذا الملف.

سنعمل إن شاء الله بالتعاون من أجل أن تسوى هذه المخلفات المتبقية، وأن يكون هذا الملف من مخلفات الماضي ومن الذاكرة التي نتمنى أن لا تعود يوما لكي تسكن هذا المغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكر الجميع على مساهمتهم في هذه الجلسة.

وأرفع الجلسة.